الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر
دراسة حالة بلدية سيدي عيسى -المسيلة-

من إعداد الطلبة:

- بن العوبي نصر الدين

- طرطاق عيسى

إشراف الأستاذ(ة):

- براهيمي نادية

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر
دراسة حالة بلدية سيدي عيسى -المسيلة-

من إعداد الطلبة:

- بن العوبي نصر الدين

- طرطاق عيسى

إشراف الأستاذ(ة):

- براهيمي نادية

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أتقدم بأحر تحياتي وأصدق أمنياتي إلى:

كل من الوالدين الغاليين أطال الله عمرهما

وإلى كل الأساتذة الذين تعلمت منهم في

مسيرتي الدراسية، وإلى كل زملائي

وزميلاتي الذين جمعنا بهم طريق العلم

والمعرفة، والى كل أفراد العائلة الكريمة.

بن العوبي نصر الدين

الإهداء

"إلى من كان لهم الفضل بعد الله في ما وصلت إليه، إلى نبض قلبي وسندي في هذه الحياة، أمي وأبي، اللذين لم يدخرا جهدًا في دعمي ومساندتي، أهدي هذا العمل وكل نجاحي.

إلى إخوتي وأخواتي، أعمدة روحي، الذين كانوا دائمًا مصدر قوتي وإلهامي.

إلى أساتذتي الأفاضل، وكل من ترك بصمة في رحلتي التعليمية.

إلى أصدقائي، شركاء النجاح والطموح.

إلى كل من آمن بي وساندني، أهديكم هذا الجهد المتواضع بكل حب وامتنان."

طرطاق عيسى

شكر وعرفان

الحمد، الذي أنار لنا دربنا بالعلم والمعرفة وأعاننا على هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل

لا يسعنا قولا وأنانا لا نخطو أول درجة من درجات العلم، إلا أن نتقدم بشكرنا وعظيم امتناننا للمولى عز

وجل مصداقا لقوله " ولئن شكرتم لأزيدنكم".

نتقدم بشكرنا الجزيل للأستاذة الفاضلة المشرفة: "**براهيمي نادية**"

وكذلك نشكر كل من ساعدنا وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة

لإتمام هذا العمل موظفي بلدية سيدي عيسى

وإلى من زرعوا التفاؤل فينا، وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون

أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر .

إلى من قضينا معهم سنينا في رحاب الجامعة وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر الامتنان والتقدير والمحبة

" الى جميع أساتذتنا الأفاضل " .

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، مع التركيز على مناطق الظل، وذلك من خلال دراسة حالة بلدية سيدي عيسى. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع الوثائق الرسمية والتقارير المتعلقة بمناطق الظل في الجزائر ككل، وفي بلدية سيدي عيسى ومن ثم تحليلها. حيث قمنا بإبراز مهام الجماعات المحلية، وأهدافها في تحقيق التنمية المحلية وخاصة مناطق الظل. توصلنا في هذه الدراسة إلى وجود تفاوت ملحوظ في توزيع الخدمات والبنية التحتية بين المناطق الحضرية ومناطق الظل، مع معاناة مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل المياه، الكهرباء، والرعاية الصحية. كما استعرضنا بعض المعوقات التي ساهمت في تعميق مشكلات مناطق الظل، والتي تعيق تنميتها. واقترحنا مجموعة من الحلول للمعوقات التي تعاني منها بلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابه لها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، مناطق الظل، التنمية المحلية، بلدية سيدي عيسى، الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the role of local communities in driving local development, with a specific focus on marginalized areas. Through a case study of Sidi Issa municipality, we employ a descriptive-analytical approach to analyze official documents and reports pertaining to marginalized regions across Algeria.

The research begins by delineating the functions of local communities and their objectives in achieving local development, particularly in marginalized areas. Our findings reveal a significant disparity in the distribution of services and infrastructure between urban and marginalized areas. Sidi Issa municipality's marginalized regions face acute shortages of essential services, including water, electricity, and healthcare. Furthermore, we identify various obstacles that have exacerbated the challenges faced by these regions, hindering their development. Finally, we propose a set of solutions to address the challenges faced by Sidi Issa municipality and other similar marginalized areas in Algeria.

Keywords: local communities, shadow areas, local development, Sidi Aïssa municipality, Algeria.

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري الجماعات المحلية ومناطق الظل	
المبحث الأول: الجماعات المحلية	02
المبحث الثاني: مناطق الظل	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
الفصل الثاني: واقع تنمية مناطق الظل في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي عيسى	
المبحث الاول: واقع مناطق الظل في الجزائر	20
المبحث الثاني: واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى	30
الخاتمة	50
قائمة المراجع	54
الملاحق	58
فهرس المحتويات	61

قـــائـــــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	20
02	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	22
03	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	24
	جديد الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة	25
04	جدول إحصائي لعدد مناطق الظل في الجزائر	37
05	توزيع السكان في مناطق الظل لبعض الولايات في الجزائر لسنة 2024	38
06	توزيع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى	48
07	توزيع المشاريع في مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى	50
08	توزيع المشاريع حسب طبيعة مصدر تمويل وحجم الغلاف المالي في بلدية سيدي عيسى	51
09	توزيع المشاريع المسجلة لفائدة مناطق الظل حسب مصادر التمويل (البرامج التنموية)	54
10	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دوار الزبيـرات.	55
11	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الشهبة	56
12	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة اولاد رابح.	57
13	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دولار بني حميد	58
14	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة اولاد سيدي عبد الذهاب	59

15	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة العبازيز	60
16	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دوار اولاد نهار	61
17	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الزواش	62

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثيل بياني لتوزع السكان في مناطق الظل في الجزائر	26
02	يوضح خريطة لولاية المسيلة تضم دائرة سيدي عيسى موضحة باللون الأحمر	28
03	مخطط تنظيمي يبين الهيكل التنظيمي والاداري لبلدية سيدي عيسى المسيلة	31

قـــائـــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تهيئة مدرسة اولاد عبد الله	84
02	ترميم الجناح الصحي	85
03	إنشاء شبكة مياه صالحة للشرب	86
04	تصريح شرفي 1	87
05	تصريح شرفي 2	88
06	التربص الميداني	89

مقدمة عامة

مقدمة:

تلعب الجماعات المحلية في الجزائر دوراً حيوياً في تنمية مناطق الظل، التي تعاني من نقص الخدمات الأساسية والبنية التحتية. تعد هذه الجماعات، التي تشمل البلديات والمجالس المحلية، الواجهة الأولى للتفاعل مع سكان هذه المناطق، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات المحلية التي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة. ويعتبر تفعيل دور هذه الجماعات أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة على مستوى الوطن.

أحد أبرز أدوار الجماعات المحلية هو تحديد الاحتياجات الفعلية لمناطق الظل من خلال التواصل المباشر مع سكانها. هذا الدور يتطلب إجراء دراسات ميدانية دقيقة لتحديد الأولويات والمشكلات الملحة، مثل نقص المياه الصالحة للشرب، والتعليم، والخدمات الصحية. بعد ذلك، يتم صياغة خطط تنموية تتناسب مع الخصوصيات المحلية، ما يضمن توجيه الموارد بشكل فعال لتحقيق الأثر المرجو.

تتعاون الجماعات المحلية مع الحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية في مناطق الظل. هذه الشراكات تساعد في تجنيد الموارد المالية والبشرية، وتضمن التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. على سبيل المثال، يمكن للجماعات المحلية أن تستفيد من البرامج الوطنية للدعم الاجتماعي والاقتصادي، مثل برامج التشغيل والتنمية الريفية، لتعزيز الجهود المحلية وتحقيق نتائج ملموسة.

علاوة على ذلك، يلعب التسيير المحلي دوراً مهماً في ضمان استدامة المشروعات التنموية في مناطق الظل. يتطلب هذا الأمر توفير التدريب اللازم لأعضاء الجماعات المحلية حول إدارة المشاريع، والرقابة المالية، والمشاركة المجتمعية. تعزيز القدرات المحلية يضمن استمرارية الجهود التنموية وتحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد على حياة سكان هذه المناطق، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أ- الإشكالية:

- كيف يمكن للجماعات المحلية في الجزائر أن تساهم في تنمية مناطق الظل؟ وما مدى نجاح بلدية سيدي عيسى في تطبيق استراتيجيات التنمية المحلية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق؟

ب- الأسئلة الفرعية:

1. ما هو الوضع الراهن لمناطق الظل في الجزائر؟

2. كيف تساهم الجماعات المحلية في الجزائر في تنفيذ مشاريع التنمية في مناطق الظل؟

3. ما هو واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى؟

4. ما هي أبرز المشاريع التنموية التي تقوم بها الجماعات المحلية لتنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى؟

5. ما هي المعوقات الرئيسية التي تحد من فعالية الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وجميع مناطق الظل المشابهة لها في الجزائر؟

6. ما هي الحلول التي يمكن أن تتبناها الجماعات المحلية لتحسين ظروف الحياة في مناطق الظل ببلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابهة لها في الجزائر؟

ج-الفرضيات:

1. تعاني الجزائر من وجود العديد من مناطق الظل مما حال دون إحداث تنمية حقيقية في تلك المناطق.

2. تساهم الجماعات المحلية في الجزائر في تنفيذ مشاريع التنمية في مناطق الظل من خلال تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية، وتوفير الخدمات العامة، وتعبئة الموارد المحلية، والتنسيق مع الجهات الحكومية العليا، رغم ما تواجهه من تحديات تتعلق بالتمويل والصلاحيات.

3. تعاني مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى من نقص حاد في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يعطل التنمية المحلية الشاملة.

4. تركز المشاريع التنموية للجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى على تحسين البنية التحتية الأساسية، وتطوير شبكات المياه والكهرباء، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسين الطرق والمواصلات، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتقليص الفوارق التنموية في مناطق الظل.

5. تواجه الجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى وغيرها من مناطق الظل في الجزائر من معوقات اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية تحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية بفعالية في مناطق الظل.

6. يمكن للجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى وغيرها من مناطق الظل في الجزائر تبني حلولا للمعوقات القائمة والتي من شأنها تحسين ظروف الحياة في مناطق الظل.

د- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على متطلبات التنمية في مناطق الظل ومدى تحقيقها؛
- تقييم مدى مساهمة الجماعات المحلية في تنشيط وتنمية مناطق الظل؛
- التعرف على واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى واستراتيجيات تنميتها؛
- إبراز المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر في مساعيها لتنمية مناطق الظل؛
- تسليط الضوء على البرامج المختلفة التي تساهم في التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر.

هـ-أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لأنها تسلط الضوء على موضوع مهم وجديد وغير مبحوث فيه بشكل واسع، وهو دور الجماعات المحلية في تحسين الظروف المعيشية في مناطق الظل بالجزائر، من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية للسكان وتنفيذ مشاريع تنموية موجهة. تساهم الدراسة في إبراز السياسات والبرامج المحلية وهذا لغرض تقديم توصيات لتحسين أداء الجماعات المحلية، والتشجيع على بناء شراكات فعالة مع الحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.

و-أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**

الميول الذاتية لدراسة دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل نابعة من اهتمامنا الشخصي ورغبتنا في المساهمة في تسليط الضوء على واقع مناطق الظل في الجزائر بشكل عام، وفي بلدية سيدي عيسى بشكل أخص، وهذا سعيا منا أن يتم العمل من طرف الجماعات المحلية على تحسين الأوضاع المعيشية في هذه المناطق، بالإضافة إلى ذلك، فإن خلفيتنا العلمية وتخصصنا الأكاديمي يتطلبان دراسة هذا النوع من المواضيع وفهم جميع جوانبه بشكل شامل.

- **الأسباب الموضوعية:**

– الموضوع حديث نسبيا وهو يساهم في تقديم رؤى واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في مناطق الظل، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان على المدى الطويل؛

– البحث في موضوع لم يتم على حد علمنا دراسته بشكل كبير من قبل، خاصة فيما يتعلق بلدية سيدي عيسى مما يمكن كم إثراء المكتبة، كما يمكن أن يكون بداية لدراسات مشابهة في المستقبل.

ز– حدود الدراسة:

تم تناول دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، مع التركيز على حالة بلدية سيدي عيسى، ولاية المسيلة.

– من الناحية المكانية: تقتصر الحدود المكانية على الجزائر بشكل عام، وبلدية سيدي عيسى بالخصوص.

– من الناحية الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية بداية من شهر جانفي 2024 إلى غاية جوان 2024

ح– المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات السابقة والإجابة على الإشكالية المطروحة. هدف هذا المنهج هو وصف وتحليل المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الجماعات المحلية، والتنمية المحلية،

ومناطق الظل. تم جمع المعلومات التي تتعلق بهذه المفاهيم لإعداد الجانب النظري للدراسة، ولفهم واقع التنمية في مناطق الظل في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام منهج دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي. تم تعزيز الجانب النظري بالجانب التطبيقي عن طريق جمع الإحصائيات والبيانات حول مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى بولاية المسيلة. كما تم دراسة وتحليل واقع المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في هذه المناطق، مما يساهم في توضيح النتائج والتوصيات النهائية للدراسة.

ط- صعوبات الدراسة:

من بين التحديات التي واجهتنا أثناء دراسة هذا الموضوع هي الصعوبة في جمع المراجع المتعلقة به، خاصة بالنسبة لمناطق الظل التي تُعتبر مفهومًا جديدًا ظهر مؤخرًا من قبل رئيس الجمهورية. كما واجهنا صعوبة في تحليل الموضوع بطريقة علمية ومنهجية، خاصة في ظل شح المعطيات المتعلقة بالجانب التطبيقي.

ي-تقسيمات الدراسة:

الموضوع مقسم إلى فصلين رئيسيين يتناولان جوانب مختلفة لدور الجماعات المحلية وتنمية مناطق الظل في الجزائر. الفصل الأول يركز على الإطار النظري للجماعات المحلية ومناطق الظل، مع مباحث فرعية تتناول تعريف الجماعات المحلية اهدافها، وتعريف مناطق الظل، إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بكل منها. الفصل الثاني يركز على واقع مناطق الظل في الجزائر ودراسة حالة في بلدية سيدي عيسى، مع مباحث فرعية تتضمن توزيع مناطق الظل في الجزائر والمشاكل والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى تحليل وضع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وتحديات تنميتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للجماعات المحلية

ومناطق الظل

تمهيد:

تُعَدُّ الجماعات المحلية إحدى الركائز الأساسية في تنظيم وتسيير المجتمعات، حيث تلعب دورًا محوريًا في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. في الوقت نفسه، تمثل مناطق الظل تحديًا كبيرًا، نظرًا لما تعانيه من تهميش ونقص في الموارد والخدمات. لذلك، يُعَدُّ دراسة العلاقة بين الجماعات المحلية وهذه المناطق أمرًا ضروريًا لفهم كيفية تحسين ظروف الحياة في المناطق الأقل حظًا. في هذا السياق، يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية: المبحث الأول الجماعات المحلية، المبحث الثاني مناطق الظل والمبحث الثالث الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الجماعات المحلية

تلعب الجماعات المحلية دورًا جوهريًا في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع. إذ تعد هذه الجماعات اللبنة الأساسية في هيكلة الدولة على المستوى المحلي، حيث تعمل على تنظيم وإدارة الشؤون المحلية، وتقديم الخدمات العامة التي تلبي احتياجات السكان. عبر تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجماعات المحلية وأهدافها، يمكننا فهم كيف تسهم هذه الهيئات في تحسين جودة الحياة وضمان مشاركة فعالة للمواطنين في إدارة شؤونهم.

المطلب الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية

تُعدّ الجماعات المحلية جزءًا لا يتجزأ من الدولة، حيث إنها تابعة لها رغم كونها تمثل أحد أشكال اللامركزية الإدارية. تُعتبر الجماعات المحلية أسلوبًا من أساليب التنظيم الإداري، الذي يتجلى في توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة، التي تمارس مهامها تحت إشراف هذه السلطات على المستوى المحلي.

وفي سياق التعريفات، وصف أحد المفكرين الإنجليز الجماعة المحلية بأنها جزء من الحكومة الأم أو الدولة، مختص بشكل أساسي بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافة إلى القضايا التي يراها البرلمان مناسبة لإدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة، تعمل على إكمال دور الحكومة المركزية. كما قدم المفكر الفرنسي رونار تعريفًا آخر، حيث وصف الجماعات المحلية بأنها الإدارة المحلية التي تُكيّف الإدارة العامة لتلبية احتياجات ورغبات كل منطقة وجهة محلية.(حمزة،2016، ص19).

لقد تنوعت تعريفات الجماعات المحلية، ومن أبرزها أنها تمثل مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، التي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي. قد تكون هذه الأجهزة منتخبة أو معينة، وتباشر مهامها من خلال النقل أو التفويض. الجماعات المحلية تُجسد توزيع الوظائف الإدارية بين الأجهزة المركزية في العاصمة والهيئات المحلية المستقلة عنها، ما يجعلها إحدى أساليب تنظيم الدولة لتحقيق اللامركزية الإدارية. (محمد،2018، ص19)

وقد عرفها علماء الإدارة على أنها أسلوب إداري يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي، تُدار من قبل هيئات محلية تمثل الإدارة العامة، على أن تكون هذه الهيئات مستقلة بمواردها المالية، وترتبط بالحكومة المركزية وفقًا لعلاقات يحددها القانون. (وردة، 2021، ص42)

يمكن كذلك تعريف الجماعات المحلية كوحدات جغرافية مستقلة ضمن إقليم الدولة، تشمل الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تتولى هذه الوحدات إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتاحة لديها. (فؤاد، 2015، ص25)

أ- **حسب الدساتير:**

1. **دستور 1963:** تنص المادة 09 على أن "الجمهورية تتكون من مجموعات إدارية، ويتولى القانون تحديد مداها واختصاصاتها، وتعتبر البلدية أساسًا للمجموعات الترابية والاقتصادية والاجتماعية. (الجريدة الرسمية، رقم 64)
2. **دستور 1976:** ذكرت المادة 07 أن "المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية وتتحقق فيه الديمقراطية"، واعتبره "القاعدة الأساسية للامركزية وللمساهمة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات. (الجريدة الرسمية، العدد 94 لسنة 1976.)

3. **دستور 1989:** نصت المادة 15 على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، حيث تعتبر البلدية الجماعة القاعدية"، كما اعتبرت أن "المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. (مرسوم رئاسي رقم 89/18، 1989)

4. **دستور 1996:** وفقًا للمادة 14، اعتبر المجلس المنتخب الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، ويمثل "المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. (الجريدة الرسمية، العدد 96)

ب- حسب المواثيق:

1. **ميثاق البلدية:** ينص على أن "الهيئات البلدية تتخذ القرارات المفيدة ضمن اختصاصاتها دون الحاجة لعرض الأمر مسبقًا على سلطة الدولة، كما لا يجوز للدولة التدخل في اتخاذ أو تعديل القرارات، ويجب أن تكون الرقابة المسموح بها قانونًا متوافقة مع مفهوم اللامركزية.(ابتسام. 2013، ص 13).

2. **ميثاق الولاية:** يشير إلى أن الولاية هي جماعة لامركزية تتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة لأداء مهمتها، حيث يتولى منتخبون تسيير شؤون الولاية وفقًا للميثاق، مما يحقق التطبيق الفعلي للديمقراطية من خلال ممثلي سكان الولاية المختارين عبر الاقتراع العام.(ابتسام. 2013، ص 13)

ج- **حسب القوانين:**

1. **قانون البلدية 67/24:** صدر في 18 يناير 1967، واعتبر "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. (لطيفة. 2013، ص 07)

2. **قانون رقم 90/08:** وفقًا للمادة الأولى، تعرف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتم إنشاؤها بموجب القانون. (الجريدة الرسمية، العدد 15).

المطلب الثاني: مهام الجماعات المحلية

تُحدد مهام الجماعات المحلية استنادًا إلى قوانين البلدية والولاية. ففيما يخص البلدية، يحدد القانون مهامها في الباب الثاني، المواد من 107 إلى 124، وتشمل ما يلي(معاش، 2023، 73):

- حماية الأملاك العقارية داخل نطاق البلدية واستغلالها في مشاريع تنموية ذات طابع عمومي.

- الاهتمام بالتنمية المحلية والتخطيط الحضري بما يتوافق مع خطط التنمية المقررة، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

- الحفاظ على النظافة العامة من خلال مشاريع الصيانة وتنظيم حركة المرور داخل حدود البلدية.

- المساهمة في التنمية الاجتماعية عبر دعم المؤسسات التعليمية وتعزيز دور الجمعيات، وكذلك تطوير السياحة من خلال تحسين المواقع السياحية وتعزيز الرياضات المختلفة وتوفير أماكن للترفيه.

- تنظيم ومتابعة عمليات التعمير وفق القوانين المعمول بها، ومنع أي عمليات بناء عشوائية.

- تقديم الرعاية الاجتماعية.

- تنظيم وتوجيه الاستثمارات الاقتصادية.

أما على مستوى الولاية، وتبعًا للمواد من 75 إلى 101 من الباب الثاني لقانون الولاية، فيمكن تلخيص مهامها في النقاط التالية (الجريدة الرسمية، العدد 15):

- تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، خاصة في المجال الفلاحي.

- المساهمة في إنشاء الهياكل القاعدية التي تجذب الاستثمار، والعمل على تطوير البنية التحتية للمديريات العامة.

المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية المحلية

أ- تعريف التنمية المحلية

تعد عملية التنمية مهمة مشتركة بين الدولة والمواطن، وذلك من خلال إشراك المواطن في صياغة وصناعة وتنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي عبر الجماعات المحلية اللامركزية.

يُعرَّف مفهوم التنمية على أنه عملية تهدف إلى إحداث تغييرات تستهدف الممارسات والمواقف، ضمن إطار واعٍ للمجتمع، لتحقيق تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية. وتكون هذه التحولات قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعومة ذاتيًا، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

كما تُعرَّف التنمية بأنها عملية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية واقتصادية واجتماعية، تُمكن الأغلبية من أفراد المجتمع من تحقيق حياة كريمة. (عمار، 2018، ص17)

يتجلى في هذين التعريفين البعد الاقتصادي البحت، حيث يتم ربط التنمية بالزيادة في الإنتاج والدخل داخل المجتمع. إلا أن هناك منظورًا آخر يركز على تنمية العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تضمن توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، مع تعزيز المشاركة في صنع التنمية وتوجيهها لصالح المجتمع المحلي، الذي يُعد الركيزة الأساسية في جميع أنواع التنمية. (وليد، 2008، ص 103)

يمكن تقديم تعريف إجرائي للتنمية المحلية على أنها تلك البرامج والمشاريع والخدمات التي تقوم بها الجماعات الإقليمية المحلية، مثل البلديات والولايات، بمشاركة المواطن المحلي في رسم السياسة التنموية المحلية. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين المستوى المعيشي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية على المستوى المحلي. (محمد، 2013, ص 28)

تعددت النظريات والمقاربات حول التنمية المستدامة، بما في ذلك وجهات النظر المختلفة للهيئات والمؤسسات الدولية، خاصةً وجهة نظر البنك العالمي. فقد قدم البنك فكرة "الإطار الشامل للتنمية"، والذي يعتبر أن تجارب التنمية السابقة أظهرت أن النمو الاقتصادي غالبًا ما يكون على حساب التنمية الاجتماعية، وأن استقرار الاقتصاد الكلي يُراعى دون الانتباه للجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية. (عمار، 2018، ص19)

ويؤكد البنك أن الشفافية والمشاركة هما من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية، وأن الدولة بحاجة إلى رؤية طويلة المدى يتم دمجها في إطار شامل يتكامل فيه الجوانب الاقتصادية، المالية، الهيكلية، الاجتماعية، والبشرية. وهذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الدولي. (وسيلة، 2013، ص 57)

ترتبط التنمية المحلية ارتباطًا وثيقًا بالجماعات المحلية، ويتوجب إشراك هذه الجماعات في صنع السياسات العامة لتحقيق الأهداف التنموية المحددة في برامج الدولة، والتي تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

ومن ركائز التنمية المحلية لضمان نجاح البرامج التنموية نجد (ابراهيم، 2021):

– المشاركة الشعبية: تتمثل في إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع، بما في ذلك مشاريع الخدمات، مع ضمان التكامل داخل المجتمع وتفادي تكرار أو تناقض الخدمات المقدمة.

– الإسراع في تحقيق النتائج الملموسة: هذا يعزز الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية بين المسؤولين والمجتمع، ويساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المحلية.

بالإضافة إلى ركيزة الإسراع في الوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع، فإن هذا يعزز الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية بين المسؤولين والمجتمع، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية والمتمثلة أساسًا في (وليد، 2008، ص 107):

- تسريع وتيرة الإنجازات الملموسة على أرض الواقع؛
- تعزيز اندماج المجتمع، خاصة في المناطق الريفية؛
- تلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الضرورية؛
- تحسين مستوى الأداء والخدمات بما يتناسب مع الأوضاع المحلية المتغيرة؛
- تعزيز الثقة في فعالية التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.

ب-خصائص التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية في تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات على المستوى المحلي. وتتميز هذه العملية بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تجعلها ذات أهمية بالغة في تحسين جودة حياة السكان المحليين، وتعزيز قدراتهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار. فالتنمية المحلية تركز على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة في المنطقة المحلية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أنها تعتمد على مبدأ المشاركة المجتمعية، حيث يتم إشراك أفراد المجتمع المحلي في تحديد أولويات التنمية وتخطيط المشاريع وتنفيذها، مما يضمن استدامة هذه المشاريع وتلبيتها لاحتياجات السكان الفعلية. (محمد، 2021، ص18)

تتميز التنمية المحلية أيضًا بكونها عملية شاملة ومتكاملة، فهي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة، بل تشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الموازنة بين هذه الجوانب المختلفة وضمان عدم إهمال أي منها على حساب الآخر. فعلى سبيل المثال، تسعى التنمية المحلية إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ولكنها في الوقت نفسه تهتم بالحفاظ على

البيئة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. كما أنها تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع المحلي، مما يساهم في خلق بيئة مستقرة وآمنة تشجع على الابتكار والإبداع. (عثمان، 2018، ص 22)

ومن الخصائص المهمة للتنمية المحلية أنها تعتمد على مبدأ التمكين، حيث تسعى إلى بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للمشاركة الفعالة في عملية التنمية. وهذا يشمل تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتشجيع ريادة الأعمال، ودعم المبادرات المحلية. كما تهتم التنمية المحلية بتمكين الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، مثل النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان مشاركتهم في صنع القرار وتحقيق المساواة في الفرص. وهذا التمكين لا يقتصر على الأفراد فحسب، بل يمتد ليشمل المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية، مما يساهم في تعزيز الحكم الرشيد وتحسين الخدمات العامة على المستوى المحلي. (أنيسة، 2024، ص 38)

وتتميز التنمية المحلية أيضًا بمرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة. فهي عملية ديناميكية تستجيب للتحديات والفرص الجديدة التي تظهر في البيئة المحلية. وهذا يتطلب وجود آليات للمراقبة والتقييم المستمر، والقدرة على تعديل الخطط والاستراتيجيات وفقًا للمستجدات. كما أن التنمية المحلية تعتمد على مبدأ التعلم المستمر، حيث يتم الاستفادة من التجارب السابقة وتبادل الخبرات مع المجتمعات المحلية الأخرى. وهذا يساعد في تطوير أفضل الممارسات وتحسين كفاءة وفعالية مشاريع التنمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المرونة تمكن المجتمعات المحلية من الاستجابة بشكل أفضل للأزمات والكوارث الطبيعية، وبناء القدرة على الصمود في وجه التحديات المستقبلية. ونلخص خصائص التنمية المحلية فيما يلي (محمد، 2021، ص18):

- تشمل جميع سكان المجتمع المحلي، وتؤثر في جميع جوانب حياتهم، مما يؤدي إلى حدوث التغير الاجتماعي؛

- تسعى إلى تحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالعملية التنموية، مع التركيز على النتائج المحسوسة؛
- تهدف إلى تعزيز قيم المشاركة الذاتية والتعاون بين الأفراد؛
- تتضمن دعمًا فنيًا من قبل الهيئات الحكومية؛
- تستمر جهودها على مدى فترة زمنية طويلة، وليست مجرد مشاريع مؤقتة أو محددة بأهداف قصيرة الأمد؛
- تُتخذ قرارات التنمية المحلية بناءً على الإجماع والتوافق، وليس على أساس الانقسام أو تباين الآراء؛
- تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد في مختلف جوانب الحياة.

تتميز التنمية المحلية بأنها تعزز الهوية المحلية والثقافة المجتمعية. فهي تحترم التقاليد والقيم المحلية وتسعى إلى الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع. وفي الوقت نفسه، تعمل على تطوير هذه الثقافة وتكييفها مع متطلبات العصر الحديث. وهذا يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والفخر لدى أفراد المجتمع المحلي، مما يحفزهم على المشاركة بفعالية في جهود التنمية. كما أن التنمية المحلية تشجع على التنوع الثقافي وتعزز التفاهم بين مختلف الفئات والمجموعات داخل المجتمع المحلي. وهذا بدوره يساهم في خلق مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على مواجهة التحديات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على الهوية المحلية يمكن أن يكون مصدرًا للتنمية الاقتصادية من خلال تشجيع السياحة الثقافية وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية.

ج- متطلبات التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية شاملة ومعقدة تتطلب توافر مجموعة من العناصر الأساسية لضمان نجاحها واستدامتها. تشمل هذه المتطلبات جوانب متعددة تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. فيما يلي أهم متطلبات التنمية المحلية (أمنة، 2017، ص 19):

1. الإطار القانوني والتنظيمي:

يعد وجود إطار قانوني وتنظيمي داعم أمرًا ضروريًا للتنمية المحلية. هذا يشمل وجود قوانين وتشريعات تمنح السلطات المحلية الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية. كما يتطلب وجود هياكل إدارية فعالة وآليات للمساءلة والشفافية لضمان حسن إدارة الموارد وتحقيق الأهداف التنموية.

2. المشاركة المجتمعية:

تعد المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي في جميع مراحل التنمية من المتطلبات الأساسية. هذا يشمل إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات، وضع الخطط، تنفيذ المشاريع، والمراقبة والتقييم. تساهم المشاركة المجتمعية في ضمان أن تكون مشاريع التنمية ملبية للاحتياجات الحقيقية للسكان وتعزز شعورهم بالملكية والمسؤولية تجاه هذه المشاريع.

3. الموارد المالية:

توفر الموارد المالية الكافية هو شرط أساسي لنجاح التنمية المحلية. هذا يتطلب وجود مصادر تمويل متنوعة، بما في ذلك الميزانيات الحكومية، الضرائب المحلية، المنح والقروض، والاستثمارات الخاصة. كما يتطلب وجود نظام مالي شفاف وفعال لإدارة هذه الموارد وتوجيهها نحو الأولويات التنموية.

4. تنمية القدرات البشرية:

يعد تطوير المهارات والكفاءات للموارد البشرية المحلية من المتطلبات الهامة. هذا يشمل توفير التعليم والتدريب المستمر للمسؤولين المحليين والعاملين في مجال التنمية، بالإضافة إلى تمكين أفراد المجتمع من خلال برامج التدريب المهني وبناء القدرات.

5. البنية التحتية:

توفر بنية تحتية مناسبة هو متطلب أساسي للتنمية المحلية. هذا يشمل شبكات الطرق، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، الاتصالات، والمرافق العامة. البنية التحتية الجيدة تسهل النشاط الاقتصادي وتحسن جودة الحياة للسكان المحليين.

6. التخطيط الاستراتيجي:

وجود رؤية واضحة وخطط استراتيجية طويلة المدى هو أمر ضروري للتنمية المحلية. هذا يتطلب القدرة على تحليل الوضع الراهن، تحديد الأولويات، ووضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. التخطيط الاستراتيجي يساعد في توجيه الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

7. الشراكات والتعاون:

بناء شراكات فعالة بين مختلف الأطراف المعنية هو متطلب هام للتنمية المحلية. هذا يشمل التعاون بين السلطات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية. الشراكات تساعد في تجميع الموارد، تبادل الخبرات، وتحقيق التكامل بين مختلف المبادرات التنموية.

8. الاستدامة البيئية:

مراعاة الاعتبارات البيئية هو متطلب أساسي لضمان استدامة التنمية المحلية. هذا يشمل تبني ممارسات صديقة للبيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ. التنمية المستدامة بيئيًا تضمن استمرارية الموارد للأجيال القادمة وتحسين جودة الحياة على المدى الطويل.

9. الابتكار والتكنولوجيا:

تبني الابتكارات والتقنيات الحديثة هو متطلب مهم لتعزيز كفاءة وفعالية التنمية المحلية. هذا يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيق حلول المدن الذكية، واعتماد تقنيات مبتكرة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد.

10. المرونة والقدرة على التكيف:

أخيرًا، تتطلب التنمية المحلية القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والتحديات الجديدة. هذا يشمل وجود آليات للمراقبة والتقييم المستمر، والقدرة على تعديل الخطط والاستراتيجيات استجابة للتغيرات في البيئة المحلية والعالمية.

المطلب الرابع: أهداف الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى:

أ- أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى المعيشة بكل الطرق والأساليب التي يقرها النظام الاجتماعي، وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته، وكذا السعي للقضاء على الفقر والتشرد وإزالة الفوارق الاجتماعية الشائعة للوصول بالفرد إلى أرقى المستويات.(بشير، 2021، ص42)

كما تهدف إلى توطيد روابط التضامن والتكافل بين فئات المجتمع المحلي، ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع، استحداث مناصب شغل جديدة، وتساهم في بناء القدرات وتطويرها، وتهيئ قيادات جديدة وتكمل عملية التنمية الشاملة، كما تسعى التنمية المحلية في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع

العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات، وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد من ناحية، ومن ناحية أخرى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجماعات على مختلف المستويات لتحقيق سبل المشاركة الاجتماعية والرفاهية داخل المجتمع. (مشري، 2011، ص12)

ب-أهداف اقتصادية:

تهدف الجماعات المحلية إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات خدمة للاقتصاد الوطني ككل والعمل على رفع قيمة الإنتاج المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في الرفع من قيمة الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية والحيوانية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني. كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوته من الخصائص التي تميز المنطقة والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته، من أجل إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة أو الشاملة (مشري 2011، ص 75)

ج-أهداف بيئية:

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة، والتي تسعى إلى تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على توظيفها بشكل عقلاني، ويتم ذلك من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس بالبيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني، لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير دور الأجهزة المسؤولة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة

حصول المواطن على المعلومات البيئية، من أجل المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة وما يمكن قوله أن للتنمية المحلية المستدامة أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي مع التركيز على عنصر الاستدامة.(منى، 2015، ص23)

المبحث الثاني: مناطق الظل

تُعَدّ مناطق الظل من أبرز التحديات التنموية التي تواجه الدول، وخاصة في الجزائر. هذه المناطق تعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على جودة حياة سكانها. في هذا المبحث، سيتم استعراض مفهوم مناطق الظل مع إبراز دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.

المطلب الأول: تعريف مناطق الظل

تم استحداث مصطلح "مناطق الظل" في الجزائر من خلال خطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في لقاء الحكومة مع الولاة بتاريخ 16 فبراير 2020. من خلال هذا الخطاب، يمكن تعريف مناطق الظل بأنها تلك المناطق التي تعاني من العزلة والتهميش، وتفتقر لأبسط مقومات الحياة الكريمة التي يحتاجها الإنسان المعاصر. وفي مراسلة والي ولاية بسكرة الموجهة لرؤساء البلديات، تم توضيح المعنى الحقيقي لمناطق الظل بأنها المناطق التي تقع خارج النسيج العمراني والسكني وتفتقر لشروط الحياة الأساسية. (بن معتوق، 2021، ص 286)

يشير هذا التعريف إلى أن مناطق الظل هي المناطق التي يسكنها الناس، لكنها تفتقر للبنية التحتية والظروف المعيشية الضرورية بسبب عزلتها وبعدها عن المحيط الحضري. من بين هذه الاحتياجات الأساسية: انعدام السكن اللائق، والمياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وغيرها. تتميز هذه المناطق بصعوبة تضاريسها، حيث

تكون غالبًا مناطق جبلية أو صحراوية أو على الحدود الوطنية أو بين الولايات، وتعيش ظروفًا بائسة بسبب غياب أبسط مقومات الحياة. (مزايين، 2021، ص 516)

من المهم أن نشير إلى أن مفهوم مناطق الظل لا يقتصر فقط على المناطق البعيدة عن المدن، بل يمتد أيضًا إلى ضواحي المدن الكبرى، حيث يعاني السكان هناك من فقر مستمر ونقص في المرافق الضرورية مثل السكن والمياه والكهرباء والمدارس والطرق.

كمثال على مناطق الظل في الجزائر، نجد الأرياف التي كانت تعاني من التهميش منذ فترة الاستعمار. ولذلك، أولت الدولة الجزائرية المستقلة اهتمامًا خاصًا لهذه المناطق منذ بداية عهدها، وهو ما يعرف بالتنمية الريفية، التي كانت شبيهة بتنمية مناطق الظل اليوم. خلال فترة تبني النظام الاشتراكي، شهدت الأرياف حراكًا تنمويًا ملحوظًا تمثل في إنشاء مشاريع تنموية على شكل تعاونيات فلاحية، وربط المناطق الريفية بالكهرباء، وشق الطرقات، وبناء المدارس، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لسكانها.(بن معتوق، 2021، ص 287).

مع التحول عن النظام الاشتراكي في الثمانينات والتسعينات، شهدت هذه المناطق تراجعًا تنمويًا بسبب عدة عوامل، أبرزها الأسباب الأمنية التي عرفتها الجزائر. أدى ذلك إلى نزوح ريفي نحو المدن، مما أثر سلبًا على النشاط الفلاحي والسياحي في الأرياف. نتيجة لهذه الظروف، تدهورت الأوضاع في المناطق الريفية والمعزولة، ونشأت تجمعات سكانية عشوائية قرب المدن الكبرى، مما زاد من تعقيد الأوضاع في مناطق الظل التي باتت بحاجة إلى اهتمام أكبر بتنميتها وتحسين ظروف الحياة فيها. (بن معتوق، 2021، ص 289).

المطلب الثاني: المعايير المعتمدة لتصنيف مناطق الظل

اعتمدت السلطات الجزائرية في تصنيف مناطق الظل على مجموعة من المعايير تضمنتها التعليمة الوزارية رقم 1253 المؤرخة في 13 أوت 2020 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والتي جاء فيها ما يلي (إبراهيم، 2011، ص18):

-بدرجة أولى المناطق غير المزودة بالمياه الصالحة للشرب، غير المربوطة بشبكة الكهرباء، غير المزودة بالغاز الطبيعي، غير المزودة بشبكة الصرف الصحي، غير المتوفرة على النقل العمومي والمراكز الصحية والمنعدمة الطرقات أو التي تتوفر على طرق مهترئة بالإضافة إلى غياب الأمن.

-بدرجة أقل المناطق التي لا يتوفر بها الإطعام المدرسي التدفئة المدرسية اكتظاظ الأقسام الملاعب الجوارية. المناطق التي تواجه خطر طبيعي مثل (واد، انجراف). (التعليمة رقم 1253، 2020 إضافة إلى الأخذ بالمعايير التالية في عملية التصنيف التي نذكر منها:

- بعد المنطقة عن مركز البلدية؛
- المساحة التقريبية للمنطقة؛
- عدد السكان؛
- بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية الأقرب وكذا المتوسطة الأقرب؛
- بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب؛
- بعد المنطقة عن السوق الأقرب.

المطلب الثالث: الأطراف المساهمة في تنمية مناطق الظل على المستوى المحلي

أ-الجماعات المحلية

في الجزائر، يتجسد النظام المحلي في مستويين رئيسيين: الولاية والبلدية، المعروفين بالجماعات المحلية المنتخبة.

1-الولاية: تساهم الولاية في عملية التنمية من خلال المخطط القطاعي للتنمية (PSD)، الذي يشمل كافة استثمارات الولاية والمؤسسات العامة تحت إشراف الوالي. يتضمن هذا المخطط تنفيذ مشاريع في مختلف المجالات، مثل مديرية الأشغال العامة ومديرية البناء والتعمير، ويهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي والعدالة في توزيع المشاريع التنموية بين المناطق، من خلال تحسين البنية التحتية مثل الطرق، الآبار، قنوات الصرف الصحي، والكهرباء الريفية.

2- البلدية: يشكل المخطط البلدي للتنمية أداة رئيسية تساهم بها البلدية في تنمية مناطق الظل، وهو مخطط يكمل المشاريع التي تنفذها الولاية. تعتمد البلديات على ميزانية الدولة لتنفيذ هذه المشاريع، وتسعى إلى تحقيق التوازن الإقليمي والاقتصادي من خلال هذا المخطط، خاصة في المناطق التي تعاني من قلة الموارد.

ب – المواطنون المعنيون:

يلعب المواطنون دورًا أساسيًا في جهود تحسين مستوى معيشتهم من خلال المساهمة في تقديم الخدمات الفنية وتعزيز المبادرة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين أفراد المجتمع. يشكل العنصر البشري ركيزة أساسية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية، حيث إنهم الأكثر دراية باحتياجاتهم التنموية. كلما اعتمدت الجماعات المحلية (البلديات) على مواردها المالية الخاصة، كلما زادت استقلاليتها المالية وقدرتها على اتخاذ القرارات التنموية.

ج-المصالح التقنية

تعد المصالح التقنية المحور الأساسي لجميع الأعمال ذات الطابع التقني والعملي التي تندرج ضمن تنفيذ المخططات التنموية البلدية. تشرف عليها فرق تقنية متخصصة، يديرها تقني رئيسي يساعده مجموعة من الأطر

التقنية المختصة. وتنقسم هذه المصالح إلى ثلاثة مكاتب: مكتب البناء والتعمير، مكتب الأشغال العمومية، ومكتب الري.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أقسام تقنية تتبع مختلف المديريات الولائية حسب اختصاصها:

- قسم الأشغال العمومية يتبع مديرية الأشغال العمومية الولائية.

- قسم الري يتبع مديرية الري الولائية.

- قسم التعمير والبناء يتبع مديرية التعمير والبناء الولائية.

المطلب الرابع: آليات التنمية المحلية لمناطق الظل

أ-البرامج القطاعية غير الممركزة

البرامج القطاعية غير الممركزة هي البرامج المسجلة باسم الوالي، والتي يتم منح رخصة برنامجها وفقًا لكل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية، طبقًا لبرنامج التجهيز السنوي المعتمد من قبل الحكومة. ويستند تنفيذ هذه البرامج إلى المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998، والذي ينظم نفقات الدولة للتجهيز، ويحدد إطار تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتسجيل ومتابعة نفقات التجهيز العمومي.

تشمل النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة البرامج القطاعية غير الممركزة، والتي يتم تسجيلها باسم الوالي المسؤول عن تنفيذها. يشمل المخطط القطاعي للتنمية مختلف القطاعات مثل البنية التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويغطي مجالًا جغرافيًا واسعًا على مستوى الولاية وقد يشمل عدة ولايات، خاصة في مجالات مثل الطرق والري. من بين هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج التنمية الخماسية 2010-2014

(القانون 09-1909 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المادة 70)، والمخطط الخماسي للتنمية 2015 (القانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المادة 121)، والمخطط 2019.

ب-المخطط البلدي للتنمية (PCD)

يُعتبر المخطط البلدي للتنمية أداة أساسية للتنمية المحلية، وقد تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 09 أغسطس 1973. يهدف هذا المخطط إلى تعزيز اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية والمواطنين في عملية التنمية الوطنية. يتعلق الأمر ببرامج تُشرف عليها البلديات، وتتركز على الأعمال ذات الأولوية مثل تزويد مياه الشرب، التطهير، الطرق، والشبكات وفك العزلة.

تعد هذه البرامج من قبل المصالح المختصة في الولاية بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية، ويتم منحها رخص برامج إجمالية حسب كل ولاية من قبل الوزير المكلف بالمالية بالتنسيق مع الوزير المكلف بالداخلية. يتم إعداد البرامج من قبل المصالح الولائية المختصة بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية، ثم تُوزع طبقًا للقانون وحسب الأبواب وبلديات الولاية، مع إعطاء الأولوية للبلديات المحرومة ومناطق الظل التي تم الاهتمام بها مؤخرًا من قبل رئيس الجمهورية.

تشمل مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية العناوين التالية: المياه الصالحة للشرب، التطهير، الطاقة، البيئة، الأسواق الجوارية، الطرق والمسالك، المواصلات، الدراسات، المباني البلدية، التعليم والتكوين، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والتسلية، الشباب، والرياضة. تلخص هذه المدونة اختصاصات وصلاحيات الجماعات المحلية المنصوص عليها في قانون البلدية 11/10، الذي يشمل التهيئة والتنمية والتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز والنشاطات البلدية في مجالات التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة والنظافة وصحة الطرق.

ج-إعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

تشمل إعانات صندوق الضمان والتضامن تقديم مساهمات مؤقتة أو دائمة للجماعات المحلية ومؤسساتها لتنفيذ مشاريع تجهيز واستثمار في إطار محلي أو التعاون المشترك بين البلديات. يتيح التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية تنفيذ برامج تجهيز واستثمار تهدف إلى تطويرها، خاصة في المناطق التي تحتاج إلى ترقيتها. تُوجه إعانات التجهيز والاستثمار إلى ميزانيات الجماعات المحلية في قسم محدد.

تُخصص الإعانات لدعم المرافق العامة المحلية عبر تنفيذ مشاريع تقع ضمن اختصاص البلديات. تُوجه هذه الإعانات بشكل أساسي إلى البلديات المحرومة جغرافيًا والتي يعاني سكانها من ظروف معيشية صعبة. تُخصص الإعانات لمشاريع محددة بدقة، ولا يمكن تحويلها إلى مشاريع أخرى، وفي حال إلغائها، يجب إرجاعها إلى الصندوق. تُرتب قائمة العمليات التي تُمول في إطار إعانات التجهيز والاستثمار حسب الأولوية ووفقًا لاحتياجات وخصوصيات كل بلدية، وتشمل:

1. **البنيات والتجهيزات الإدارية:** إقامة ضيوف الولاية، مقر البلدية، الملحقات الإدارية للبلدية، تجهيزات إدارية لمصالح البلدية.

2. **الشبكات المختلفة:** التطهير، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الشبكات التكنولوجية، الشبكات الأخرى.

3. **الطرق:** طرقات البلدية، فك العزلة والمسالك، إزالة الرمال، الممرات العلوية، أشغال طرق أخرى.

4. **التهيئة والتجهيزات الحضرية:** الإنارة العمومية، المساحات الخضراء، التحضير لموسم الاصطياف، رفع النفايات المنزلية، العتاد الحضري، أشغال التهيئة والتجهيزات الحضرية الأخرى.

5. **المنشآت الاقتصادية:** أسواق البلدية، مساحات العرض والأوزان العمومية، مذابح البلديات المصالح، المواقف وأماكن التوقف، محاشر البلدية، فضاءات الإشهار، محطة المسافرين البلدية، منشآت اقتصادية أخرى.

6. **المنشآت الجوارية:** الملاعب البلدية، المسابح الجوارية، المراحيض العمومية، الفضاءات الترفيهة، الفضاءات الثقافية (مثل المكتبات وقاعات المطالعة)، مساحات اللعب، دور الحضانة وحدائق الأطفال، المطاعم المدرسية، مكتب الصحة البلدي، المساجد والمدارس القرآنية، المقابر (تسييج وتهيئة)، المفارغ العمومية.

7. **الدراسات وبرامج الإعلام الآلي:**

دراسات المشاريع، برامج الإعلام الآلي للتسيير، دراسات وبرامج إعلام آلي أخرى، يمكن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية منح مساهمات مؤقتة أو نهائية لتمويل المشاريع التي تحقق إيرادات لفائدة الجماعات المحلية ومؤسساتها العامة، بهدف تعزيز التنمية المحلية وفقًا لهذا التخصيص (المرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014).

د-برامج ممولة من ميزانية الولاية

تُعتبر المشاريع التنموية المحلية الممولة من ميزانية الولاية الأنسب لتحقيق التنمية، حيث تسعى لتلبية احتياجات المواطنين الأساسية مثل توفير المياه الصالحة للشرب، التطهير، التهيئة الحضرية، وفك العزلة عن المناطق النائية. يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخططات التنمية وفقًا لأهداف الدولة، ويستخدم هذا المخطط كإطار لترقية العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية (قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012).

هـ-برامج ممولة من التمويل الذاتي (ميزانية البلدية)

يُعتبر التمويل المحلي أحد المصادر الأساسية للبلديات لتمويل مشاريعها المحلية. إلا أن التمويل الذاتي لا يغطي سوى نسبة تصل إلى 10% من الاستثمار العمومي. يتسبب العجز السنوي في العديد من البلديات في تراكم الديون بسبب نقص الموارد وعدم كفاءة استغلالها، بالإضافة إلى العبء الكبير للمهام الموكلة للجماعات

المحلية التي تتجاوز إمكانياتها. لذا، تعتمد معظم البلديات على مصادر خارجية لتمويل مشاريعها لتحقيق التنمية المحلية.

و-البرامج القطاعية الممركزة (PSC)

وفقًا للمادة 04، الفقرة أ من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998، تُصنف البرامج القطاعية الممركزة ضمن نفقات التجهيزات العمومية الممركزة. يُخصص لهذه البرامج اعتمادات دفع لصالح الوزراء المختصين ومسؤولي المؤسسات، وتوجه إلى مختلف القطاعات. تختلف هذه البرامج عن غيرها من حيث التسيير الذي يتميز بال centralization نتيجة ضعف مالية الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية، مما يستدعي اللجوء إلى هذه البرامج لتحقيق السياسات التنموية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

إن استعراض الدراسات السابقة يُعد من الخطوات الأساسية التي يجب على الباحث الالتزام بها في أي دراسة علمية، حيث يساعد هذا الاستعراض في تقديم فهم شامل ومتعمق للموضوع قيد البحث. من خلال دراسة الأبحاث السابقة، يمكن للباحث تحديد ما تم التوصل إليه بالفعل، وتحديد الفجوات المعرفية التي لا تزال بحاجة إلى استكشاف، وبناء بحثه على أسس علمية قوية تدعم نتائج وأهداف الدراسة.

في هذا السياق، سيتم تقسيم المبحث الثالث إلى ثلاث مطالب سيتم التركيز فيها عن الدراسات حول الجماعات المحلية، أو الدراسات حول مناطق الظل، أو كليهما . يهدف هذا التقسيم إلى تسليط الضوء على مجالي الدراسة الأساسيين بشكل منهجي، والذي يمكن من خلاله تحليل وتقييم الأبحاث السابقة بكفاءة وفعالية.

نسعى من خلال استعراض وتحليل هذه الدراسات، إلى تحقيق فهم أعمق وشامل لواقع الجماعات المحلية ومناطق الظل، مما يمكّن من تحديد النقاط التي يمكن أن يُسهم فيها البحث الحالي بشكل فعال، وتقديم توصيات

علمية مدروسة تستند إلى نتائج الأبحاث السابقة. هذا النهج سيساعد في بناء إطار نظري ومنهجي متين يدعم تحقيق أهداف البحث ويضمن تقديم مساهمة جديدة.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

دراسة: بن السيحمو حسان، زيداني محمد، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية سالي نموذجا، مذكرة تخرج دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، 2018-2019

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المهام التي تضطلع بها الجماعات المحلية في الجزائر، سواء على مستوى الولايات أو البلديات، وتحديد دور الصلاحيات الموكلة إليها في ظل التعديلات القانونية الأخيرة. يهدف ذلك إلى النهوض بمستوى الوحدات المحلية، حيث ركز المشرع الجزائري على جوانب عدة لتقديم إضافة نوعية، سواء في القانون الجديد للولايات أو البلديات، بهدف القضاء على الاختلالات التسييرية التي أصبحت تعكس واقع العديد من الجماعات المحلية على المستوى الوطني.

لتوضيح واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، قام الباحث بدراسة لبلدية سايل كنموذج. ومن خلال هذه الدراسة، تمكن من تقديم تحليل تقريبي لواقع التسيير من جانبيه المالي والإداري، وذلك عبر إبراز الوضعية المالية وتحديد أهم الموارد المالية وطبيعة التسيير ومدى مشاركة المواطنين المحليين في شؤون البلدية، كما سلط الضوء على أبرز العراقيل التي تواجه سير عمل المجلس البلدي، والتي تعكس واقع التسيير في الإدارة المحلية في الجزائر.

دراسة: مفيدة نادي، مراد ماحي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر –مذكرة تخرج ماستر دراسة حالة ولاية تيبازة، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية فعّالة على المستوى المحلي، خاصة في مناطق الظل في الجزائر، للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة وفعالة.

تم في هذه الدراسة عرض وتحليل مختلف المشاريع التنموية في مناطق الظل، بالإضافة إلى دراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية. توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق تنمية

محلية في مناطق الظل، وأكدت الدراسة أن هذه التنمية تتجسد عبر ثلاثة برامج تنموية تمس كافة مجالات حياة المواطنين. كما أوصت الدراسة بضرورة تخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية، مثل مخططات البلدية للتنمية، والبرامج القطاعية غير الممركزة، والبرامج الممولة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، بهدف تحقيق رضا المجتمع.

دراسة: فتيحة كرمية، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل، دراسة حالة بلدية _برج بوعريريج_. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل، حيث تعتبر هذه المناطق من الأولويات التي تسعى الدول جاهدة لتحقيقها، نظراً لدورها الحيوي في تحقيق الاستقرار والأمن.

ركزت الدراسة على بلدية برج بوعريريج، حيث قامت الباحثة بإبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل، كما وضحت المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق مثل نقص المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والغاز، والمرافق العامة، والمراكز الصحية. وأوضحت الأدوار التي قامت بها بلدية برج بوعريرج كتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في هذه المناطق المتضررة، مع السعي لتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين في تلك المناطق.

جدول رقم 1: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بن السيحمو حسان، زيداني محمد	تتناول الدراسة دور الجماعات المحلية.	دراسة تتعلق ببلدية سالي بشكل خاص.	استخدام النتائج لتوضيح حالة محددة من إدارة محلية.
مفيدة نادي، مراد ماحي	تركز الدراسة على التنمية المحلية.	دراسة عن منطقة محددة وهي ولاية تيبازة	الاستفادة من الاستنتاجات لفهم تأثير السياسات المحلية

			في منطقة معينة ومقارنة النتائج.
فتيحة كرمية	تتناول الدراسة دور الجماعات المحلية في التنمية.	دراسة تتعلق ببلدية برج بوعريريج.	الاستفادة من النتائج لمعرفة كيفية تطبيق السياسات المحلية في منطقة معينة ودراسة الفروق بين البلديات المختلفة.

من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: المقالات العلمية بالعربية

دراسة: مباركي صالح، طجين سمير، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة–حالة الجزائر– جامعة الجزائر، 2023.

هدفت الدراسة لمعرفة دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر. حيث تناولت مفاهيم أساسية تتعلق بالجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، وكذلك مساهمة هذه الجماعات في الاستثمار المحلي. كما تم استعراض دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، وتوصلت إلى أن الجماعات المحلية في الجزائر تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات التهيئة العمرانية، التجهيز والبنية التحتية، المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في المجالات الثقافية، السياحية والخدمية، والتنمية البيئية.

أظهرت الدراسة أيضًا أن الجماعات المحلية تتبنى برامج تنموية محلية وتسهم في دعم الاستثمار المحلي. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تفاوتًا في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة بسبب اختلاف مستوى الدعم والإمكانيات المتاحة. كما بينت أن تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وزيادة الوعي البيئي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية برامج التنمية المحلية. وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون بين الجماعات المحلية والقطاعات الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر تكاملاً.

دراسة: رافيق بن مرسلي، إبراهيم بوناصر (2021). "التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية: بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الأمن والتنمية في مناطق الظل الحدودية، حيث شكل هذان العاملان هاجسًا دائمًا لصانعي القرار وواضعي السياسات العامة في مختلف دول العالم نظرًا لارتباطهما الوثيق وتأثيرهما العميق على استقرار المجتمع. تناولت الدراسة إشكالية الموازنة بين حتمية التنمية في مناطق الظل الحدودية وتحديات الأمن المجتمعي. وقد اقترحت الدراسة فرضية مفادها أن تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في هذه المناطق يساهم في إرساء أسس الأمن المجتمعي. اعتمدت الدراسة على تحليل مناطق الظل الحدودية، التي تمثل تلك المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين التراب الجزائري والدول المجاورة. وتُعرف هذه المناطق بكونها مهمشة تنمويًا، مع غياب البنية التحتية الأساسية وافتقارها لمؤشرات التنمية الأساسية، مما يجعلها بيئة محفوفة بمخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي. وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد الفرضية الرئيسية حول الترابط الوثيق بين التنمية المستدامة والأمن المجتمعي، مما يستدعي من صانعي القرار مراعاة هذا الارتباط عند صياغة أي استراتيجية تنموية لمناطق الظل الحدودية في الجزائر.

دراسة: بن معتوق صابر (2021). "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024).

هدفت هذه الدراسة لتحليل واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020–2024)، الذي يهدف إلى تحسين معيشة السكان في المناطق المعزولة وتحقيق التوازن الإقليمي. صيغت إشكالية الدراسة حول واقع التنمية المحلية المستدامة في هذه المناطق ضمن هذا البرنامج. وخلصت الدراسة إلى أن التنمية المحلية المستدامة تمثل استراتيجية مستمرة تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي وتحسين ظروف المعيشة للسكان المحليين، من خلال المزج بين الموارد الذاتية وموارد البيئة الخارجية، مع مراعاة العدالة والاستدامة. كما أشارت الدراسة إلى اهتمام الدولة الجزائرية الكبير بتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل، والذي تجسد من خلال إطلاق برنامج يهدف إلى تنفيذ 12,841 مشروعًا تنمويًا بتمويل قدره 188.42 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020.

دراسة: وردة حدوش، سامي بسة (2021). "ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المتعلقة بتعريف مناطق الظل والإجراءات المتخذة للنهوض بالتنمية فيها. تم تعريف مناطق الظل على أنها مناطق تتميز بطبيعتها الجغرافية، مثل المناطق الجبلية، السهبية، الصحراوية، أو الحدودية مع الدول المجاورة، وأيضًا المناطق الواقعة على الحدود بين الولايات. وتُعتبر هذه المناطق طاردة للسكان بسبب غياب البنى التحتية الأساسية، مثل شبكات الطرق، الربط بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي، ونقص المياه الصالحة للشرب. خلصت الدراسة إلى أن السلطات المحلية تسعى لتحقيق العدالة التنموية في هذه المناطق ضمن برنامج استعجالي لتحسين ظروف المعيشة وتوفير الاحتياجات الأساسية لتقليل الفوارق الاجتماعية بين مختلف مناطق البلاد. لتحقيق هذه الأهداف، استعانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتطبيقات تكنولوجية لمتابعة عمليات التكفل بمناطق الظل، مما جعلها أكثر جاذبية للسكان وقلل من النزوح الريفي نحو المدن. كما توقعت الدراسة أن تؤدي هذه الإجراءات إلى جعل مناطق الظل ذات ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية، مع إنشاء تجمعات سكانية ونقاط حياة جديدة على مستوى هذه المناطق.

جدول رقم 2: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
مباركي صالح، طجين سمير	الدراسة تركز على التنمية المحلية أو المستدامة	تركيز الدراسة على الجزائر بشكل عام، وليس على منطقة محددة.	الاستفادة من النتائج لفهم الإطار العام لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
رافيق بن مرسلي، إبراهيم بوناصر	الدراسة أيضا تتناول مناطق الظل والتنمية المستدامة.	تركيز الدراسة على مناطق الظل الحدودية، بالإضافة إلى البعد الأمني.	استخدام الدراسة لفهم الأبعاد الأمنية التي ترتبط بالتنمية في المناطق الحدودية.
بن معتوق صابر	الدراسة تتناول أيضا التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل.	تحليل الدراسة ضمن سياق محدد وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي.	الاستفادة من الدراسة لفهم تأثير البرامج الحكومية الخاصة على التنمية المستدامة في مناطق الظل.

وردة حدوش، سامي بسة	الدراسة تتناول مناطق الظل في الجزائر.	تركيز الدراسة على تقييم البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل.	استخدام نتائج الدراسة لتقييم فعالية البرامج الاستعجالية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: المقالات الاجنبية

A study: Linda Njuguna presented a study (2021) titled "Improving the quality of life in shadow areas in Kenya."

هدفت الدراسة إلى المبادرات المجتمعية والحكومية لتحسين جودة الحياة في مناطق الظل. وتمثلت عينتها في 12 منطقة ظل في نيروبي ومومباسا. استخدمت الدراسة الاستبيانات والمقابلات لجمع البيانات وفق المنهج الكمي والنوعي. وكان من أبرز نتائجها أن المبادرات المحلية، مثل تعزيز التعليم والصحة، لها تأثير إيجابي كبير على تحسين الظروف المعيشية، وتدعو الدراسة إلى زيادة الدعم لهذه المبادرات من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

تتميز هذه الدراسة الجديدة بعدة خصائص فريدة تجعلها إسهاماً مهماً في مجال تحليل وتنمية الجماعات المحلية ومناطق الظل. تعتمد الدراسة على مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والإدارية، بهدف تقديم رؤية متكاملة للوضع الراهن والتحديات والفرص المتاحة. تُجمع البيانات الميدانية الموسعة من خلال استبيانات ومقابلات مع المسؤولين المحليين والسكان، مما يتيح فهمًا عميقًا للواقع اليومي ويعزز مصداقية النتائج. كما تتضمن الدراسة تحليلاً مقارناً بين الوضع في كينيا وتجارب دولية ناجحة، لاستخلاص الدروس وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في السياق المحلي.

تستخدم الدراسة مناهج بحث متعددة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مما يساهم في تقديم تحليل دقيق وشامل. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات وحلول عملية وقابلة للتنفيذ للتغلب على التحديات التي تواجه الجماعات المحلية ومناطق الظل، معتمدة على تحليل البيانات الميدانية والتجارب الدولية الناجحة.

Study: Matthew Peterson presented an important and interesting study in 2021 titled "Local communities as agents of social change in South Africa."

تناولت هذه الدراسة موضوعًا شديد الحساسية والأهمية في سياق التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها جنوب إفريقيا، وهي دور المجتمعات المحلية في قيادة جهود التغيير الإيجابي وتحقيق العدالة للفئات المهمشة والمحرومة.

لقد اتبعت الدراسة منهجية علمية راسخة، حيث شملت عينة واسعة مكونة من 20 جماعة محلية موزعة على مناطق حضرية وريفية مختلفة في جنوب إفريقيا، مما أضفى على نتائجها مزيدًا من التنوع والشمولية. كما اعتمدت على أدوات بحثية متنوعة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، بما في ذلك الاستبيانات والمقابلات، وذلك وفقًا للمنهج النوعي الذي يسمح بفهم أعمق للظواهر الاجتماعية والسياقات المحلية.

وقد توصلت هذه الدراسة الرائدة إلى نتائج مهمة ومثيرة للاهتمام، حيث كشفت بوضوح أن الجماعات المحلية الناشطة والمنظمة بشكل جيد تلعب دورًا حاسمًا في قيادة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي. فمن خلال نشاطاتها وجهودها المستمرة، تسهم هذه الجماعات بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المهمشة والمحرومة التي عانت لفترة طويلة من الإقصاء والتهميش.

Study: Soma Chakraborty, titled "Decentralization and its impact on local development in India" 2017

تناولت الدراسة موضوعًا شديد الأهمية في سياق التنمية المستدامة وحوكمة الشؤون المحلية في هذا البلد العملاق. انطلقت هذه الدراسة من هدف محوري يتمثل في تقييم تأثير السياسات اللامركزية التي تم تبنيها في الهند على مستوى التنمية المحلية في مختلف أنحاء البلاد.

اعتمدت الدراسة على منهجية علمية قوية ومتينة، حيث شملت عينة واسعة مكونة من 30 جماعة محلية موزعة على مختلف ولايات الهند، مما أضفى على نتائجها مزيدًا من التمثيل والشمولية. كما اعتمدت على أدوات بحثية متنوعة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، بما في ذلك الاستبيانات والمقابلات، وذلك وفقًا للمنهج الوصفي التحليلي المتبع في مثل هذه الدراسات.

وقد توصلت هذه الدراسة الرائدة إلى نتائج مهمة ومثيرة للاهتمام، حيث كشفت بوضوح أن السياسات اللامركزية التي تم تبنيها في الهند، والتي تهدف إلى نقل الصلاحيات والموارد إلى المستويات المحلية، تساهم

بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين على المستوى المحلي، كما تعزز من فرص التنمية الاقتصادية والازدهار في المجتمعات المحلية.

جدول رقم: 3 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Linda Njuguna	تتناول جانب من دراستنا وهو التركيز على تحسين جودة الحياة في مناطق الظل	تركز الدراسة على مناطق الظل في كينيا، بينما باقي الدراسات تركز على الجزائر أو دول أخرى	يمكن استخدام هذه الدراسة للمقارنة بين تجارب دول مختلفة في معالجة قضايا مناطق الظل.
Matthew Peterson	تركز على دور الجماعات المحلية في التغيير الاجتماعي.	تركز الدراسة على جنوب إفريقيا وعلى التغيير الاجتماعي بشكل خاص، مما يضيف بعدًا جديدًا.	الاستفادة من الدراسة لفهم كيف يمكن للجماعات المحلية أن تساهم في التغيير الاجتماعي.
Soma Chakraborty	تتناول الدراسة أثر اللامركزية على التنمية المحلية.	تركز الدراسة على الهند وتحديدًا على تأثير اللامركزية، مما يضيف منظورًا إداريًا مختلفًا.	يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لفهم تأثير اللامركزية على التنمية المحلية في سياقات دولية مختلفة.

من إعداد الطالبين

المطلب الرابع: جديد الدراسة

تتميز هذه الدراسة بكونها تقدم نظرة أكثر شمولية وتحديثاً لواقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى، مقارنة بالدراسات السابقة. أحد أهم جوانب تميزها يتمثل في اعتمادها على بيانات حديثة ومسوحات ميدانية دقيقة، مما يوفر صورة أكثر واقعية للوضع الراهن. كما تتميز بتركيزها على التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة التي أثرت على توزيع وتطور مناطق الظل.

إضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة تصنيفاً جديداً لمناطق الظل في البلدية، بناءً على درجة حدة المشاكل وإمكانيات التطوير، مما يساعد في وضع أولويات التدخل.

أخيراً، تتميز هذه الدراسة بتقديمها لمقترحات عملية ومبتكرة لمعالجة مشاكل مناطق الظل، مع التركيز على الحلول المستدامة والقابلة للتطبيق في سياق الموارد المحدودة للبلدية. هذا النهج العملي والمتكامل يجعل من هذه الدراسة أداة قيمة لصناع القرار والمخططين الحضريين في بلدية سيدي عيسى.

جدول رقم4: جديد الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة

الجديد في الدراسة	التفاصيل
التركيز الجغرافي المحدد	دراسة حالة محددة في بلدية سيدي عيسى – المسيلة، بدلاً من الدراسة العامة لمناطق الظل في الجزائر.
التحليل الميداني المباشر	استخدام بيانات أولية تم جمعها من الميدان من خلال الحصول على وثائق وبيانات متعلقة بالموضوع.
توصيات محددة ومبنية على الأدلة	تقديم توصيات عملية مستندة إلى الأدلة الميدانية، تستهدف تحسين دور الجماعات المحلية في تطوير مناطق الظل.

من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، تم التطرق إلى دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، خاصة في مناطق الظل التي تعاني من نقص الخدمات والبنية التحتية. تم تعريف هذه المناطق واستعراض المعايير المعتمدة لتصنيفها، مع تسليط الضوء على مساهمة الأطراف المختلفة في تنميتها. كما تم توضيح آليات التنمية المحلية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في هذه المناطق، مع استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع. يتضح من الخلاصة أن الجماعات المحلية تلعب دورًا أساسيًا في التنمية المتوازنة والشاملة، خصوصًا في المناطق المهمشة.

الفصل الثاني:

واقع مناطق الظل في الجزائر

دراسة حالة في بلدية سيدي عيسى

تمهيد:

تُعدُّ مناطق الظل في الجزائر أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية المحلية والمستدامة، إذ تتسم هذه المناطق بتفاوت كبير في توزيع الموارد والخدمات، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر والتهميش الاجتماعي. ومن بين هذه المناطق، تبرز منطقة سيدي عيسى كمثال حي على هذه الصعوبات، حيث تعاني من نقص حاد في البنى التحتية الأساسية، وفرص العمل، والخدمات العامة.

في هذا الفصل، سيتم التركيز بشكل خاص على منطقة سيدي عيسى باعتبارها نموذجًا لمناطق الظل في الجزائر، حيث سنقوم بتحليل شامل للعقبات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي تعوق التنمية في هذه المنطقة. وسيتم كذلك استعراض الآليات الممكنة للتغلب على هذه العقبات من خلال طرح حلول عملية وقابلة للتنفيذ، تهدف إلى تحسين ظروف الحياة وتعزيز التنمية المستدامة. يسعى هذا التحليل إلى تقديم رؤية شاملة تسهم في دعم صانعي القرار في وضع سياسات تنموية أكثر فعالية وإنصافًا لهذه المناطق المهمشة.

المبحث الأول: واقع مناطق الظل في الجزائر

تشهد الجزائر، كغيرها من الدول النامية، تفاوتاً ملحوظاً في مستوى التنمية بين مختلف مناطقها. تُعرف بعض هذه المناطق بمناطق الظل، وهي مناطق تعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية. تنتشر هذه المناطق بشكل رئيسي في الأرياف والمناطق النائية، حيث تتفاقم الظروف المعيشية الصعبة جراء العوامل الجغرافية والمناخية، بالإضافة إلى القصور في التخطيط التنموي. يعكس واقع مناطق الظل التحديات الكبرى التي تواجهها الجزائر في سعيها نحو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

المطلب الأول: توزيع مناطق الظل في الجزائر

يهدف هذا المطلب إلى **الإجابة على السؤال الفرعي الأول:** ما هو الوضع الراهن لمناطق الظل في الجزائر؟

وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع هذه المناطق، كيفية توزيعها وأعدادها حسب كل ولاية، وعدد السكان في كل منطقة من مناطق الظل في الجزائر.

برز في الجزائر، بعد انتخابات الرّئاسة في ديسمبر/ كانون الأول 2019، مصطلح لم نكن نسمع به، وانتشر إلى درجة أنّ الرّئاسة الجديدة عيّنت له السيد (براهيم مراد) لدى رئيس الجمهورية يمسك بالملف، ويعمل على إزالة المناطق التي تشكل مؤشّرا على عدم التوازن في التنمية، وانتشار الغبن الاقتصادي وغياب السياسة العامة تماما عن مناطق كثيرة في كل ربوع الجزائر. إنّه مصطلح "مناطق الظل"، بكلّ ما تحمله من معنى، تشير إلى مناطق واسعة تعيش على هامش التنمية بدون مرافق، بدون خدمات وبدون مقوّمات الحياة، في كلمة واحدة وهي ليست منطقة بعينها، ولا تقع في جهة دون أخرى، بل هي مناطق منها ما هو بعيد عن المدن الكبيرة، ومنها ما هو في قلب مدن كبرى وقريب من مناطق حضرية من المستحيل تصوّر أنّ التنمية تغيب فيها، أو أنّها منسيّة

أو مغيبة من وعن مؤشّرات/ مقتضيات التطوّر وبرامج الدولة للتكفّل باحتياجات المواطن من مرافق وخدمات، وهي مناطق تغطّي جغرافية الجزائر بجهاتها الأربع(العربي الجديد، 2024).

تطرح مناطق الظّل إشكالية أكبر من السّياسة العامّة، لأنّ الرّئيس عبد المجيد تبّون نفسه رفع صوته، في لقاء له مع ولاة الجمهورية (محافظي المدن) متعجّبا من انتشار تلك المناطق، وحجم الغبن الذي انتشر فيها بعد مشاهدته شريطا عن واقع الظّل والتّهميش الحقيقيين اللّذين عانت منهما عيّنة ممّا تعرّف عليه، ومكتشفا، في اللّقاء نفسه، أنّ آلاف المناطق تعيش ما هو أفظع ممّا شاهده بدون أدنى مقوّمات العيش الكريم، ليستمرّ التلفزيون العمومي، في كل نشرة أخبار، منذ ذلك اللّقاء، في عرض صور لنماذج لم نكن لنصدّق أنّها في بلد نفطي وفي الجزائر التي حاول النّظام السّابق إيهام مواطنيها بأنهم يعيشون في أفضل بلد وفي أفضل المستويات، في حين أن الحقيقة المرّة مخيفة بواقعها وحقائقها بشأن الحياة الكريمة ومؤشّرات توفيرها للمواطن الجزائري. حيث تتوزع مناطق الظل في الجزائر حسب ما يلي(تقرير حالة الموارد المائية في الجزائر من منظمة الأغذية والزراعة، 2024) :

1. **الهضاب العليا:** تغطي هذه المنطقة حوالي ربع مساحة الجزائر، وترتفع عن سطح البحر بمتوسط 1000–1500 متر. تتميز بمناخ قاري حار جاف صيفًا (درجات حرارة قد تصل إلى 40 درجة مئوية) وبارد شتاءً (قد تنخفض الحرارة تحت الصفر). تتراوح كمية الأمطار السنوية بين 300–600 ملم، معظمها خلال فصل الشتاء. (موقع الأرصاد الجوية الجزائرية).
2. **السهول الساحلية:** تمتد على طول السواحل الشمالية للجزائر لمسافة حوالي 1200 كم. تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط الدافئ والرطب، مع درجات حرارة معتدلة على مدار السنة (15–25 درجة مئوية). تتلقى هذه المنطقة أعلى معدلات الأمطار في البلاد، تتراوح بين 600–1000 ملم سنويًا، معظمها في فصل الشتاء. (مرجع: منظمة الأغذية والزراعة – تقرير حالة الموارد المائية في الجزائر)

3. **الصحراء الجزائرية:** تغطي أكثر من 80% من مساحة البلاد، وتتميز بمناخ صحراوي جاف للغاية. تسجل درجات حرارة عالية جدًا في الصيف (قد تصل إلى 50 درجة مئوية) وباردة في الشتاء (قد تنخفض إلى تحت الصفر). معدلات الأمطار السنوية منخفضة جدًا، لا تتعدى 100 ملم في معظم المناطق، وقد تكون أقل من 20 ملم في بعض المناطق القاحلة. (مرجع: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية – ملف بيانات المناخ للجزائر).

4. **جبال الأطلس الصحراوي:** تمتد هذه السلاسل الجبلية عبر شمال وشمال شرق البلاد، وترتفع إلى أكثر من 2000 متر في بعض القمم. تتميز بمناخ بارد وجاف في المرتفعات العالية، مع تساقط ثلجي خلال فصل الشتاء. أما المناطق المنخفضة فتكون أكثر دفئًا ورطوبة، وتتلقى معدلات أمطار أعلى من المرتفعات. (مرجع: دراسة لجامعة قسنطينة حول المناخ الجبلي في الجزائر).

هذا التنوع الكبير في المناظر الطبيعية والظروف المناخية عبر أنحاء الجزائر يؤثر بشكل مباشر على توزيع مناطق الظل وتوافر المياه في البلاد.

الجدول5: جدول إحصائي لعدد مناطق الظل في الجزائر

رقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة	رقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة	وقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة
1	ادرار	351	2,58	17	الجلفة	500	3,67	33	إليزي	14	0.01
2	الشلف	353	2,59	18	جيجل	238	1,75	34	برج بوعريريج	422	3,10
3	الاغواط	57	041	19	سطيف	88	0,64	35	بومرداس	147	1,08
4	ام البواقي	300	2,20	20	سعيدة	460	3,38	36	الطارف	182	1,33

5	باتنة	549	0,44	21	سكيكدة	602	4,43	37	تندوف	8	0,05
6	بجاية	499	3,67	22	سيدي بلعباس	123	0,9	38	تيسمسيلت	359	2,64
7	بسكرة	75	0,55	23	عنابة	110	0,8	39	واد سوف	94	0,69
8	بشار	16	0,11	24	قالمة	135	0,99	40	خنشلة	181	1,33
9	بليدة	383	2,81	25	قسنطينة	206	1,51	41	سوق اهراس	286	2,10
10	بويرة	542	3,98	26	مدية	382	2,81	42	تيبازة	408	3,00
11	تمنراست	122	0.89	27	مستغانم	462	3,4	43	ميلة	535	3,93
12	تبسة	456	3,35	28	مسيلة	700	5,15	44	عين الدفلى	440	3,23
13	تلمسان	125	0,91	29	معسكر	289	2,12	45	النعامة	73	0,53
14	تيارت	618	4,54	30	ورقلة	134	0,98	46	عين تموشنت	127	0,93
15	تيزي وزو	402	2,95	31	وهران	64	0,47	47	غرداية	13	0,09
16	الجزائر	159	1,17	32	البيض	89	0,65	48	غليزان	700	5,15
المجموع		5007				4591	33,98			3989	29,35

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات وزارة الداخلية.

يُظهر الجدول بيانات تتعلق بعدد مناطق الظل والنسبة المئوية لكل ولاية في الجزائر. يتضح أن العدد الكلي لمناطق الظل يبلغ عددها 13587 سنة 2021 ، حيث تُعد ولايتي المسيلة وغليزان من الولايات الأكبر في عدد مناطق الظل حيث تحتويان على 700 منطقة، تليهما تيارت بـ 618 منطقة. في المقابل، نجد أن ولايات مثل تندوف توجد بها 8 مناطق وتليها غرداية بواقع 13 منطقة فقط، مما يعكس تفاوتاً كبيراً في التنمية

وتوزيع البنية التحتية بين الولايات. يظهر الجدول تفاوتًا كبيرًا في عدد مناطق الظل بين الولايات، مما يعكس تنوع التحديات التنموية في الجزائر، حيث تواجه بعض الولايات تحديات كبيرة في البنية التحتية والتنمية، بينما تتمتع ولايات أخرى بمستوى أفضل من التنمية.

الجدول 6: توزع السكان في مناطق الظل لبعض الولايات في الجزائر لسنة 2024

الولاية	عدد السكان في مناطق الظل	نسبة السكان في مناطق الظل
أدرار	150000	%30
ولاية شلف	200000	%25
ولاية اغواط	100000	%20
ولاية بسكرة	250000	%35
ولاية بشار	180000	%28
ولاية بجاية	120000	%18
ولاية تبسة	160000	%22
ولاية تلمسان	140000	%17
ولاية تيارت	130000	%20
ولاية تيزي وزو	110000	%15

الجزائر العاصمة	300000	%10
ولاية الجلفة	220000	%30
ولاية جيجل	90000	%16
ولاية المسيلة	140000	%25
ولاية وهران	180000	%14
ولاية البيض	130000	%30

من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الشكل 1: تمثيل بياني لتوزع السكان في مناطق الظل في الجزائر

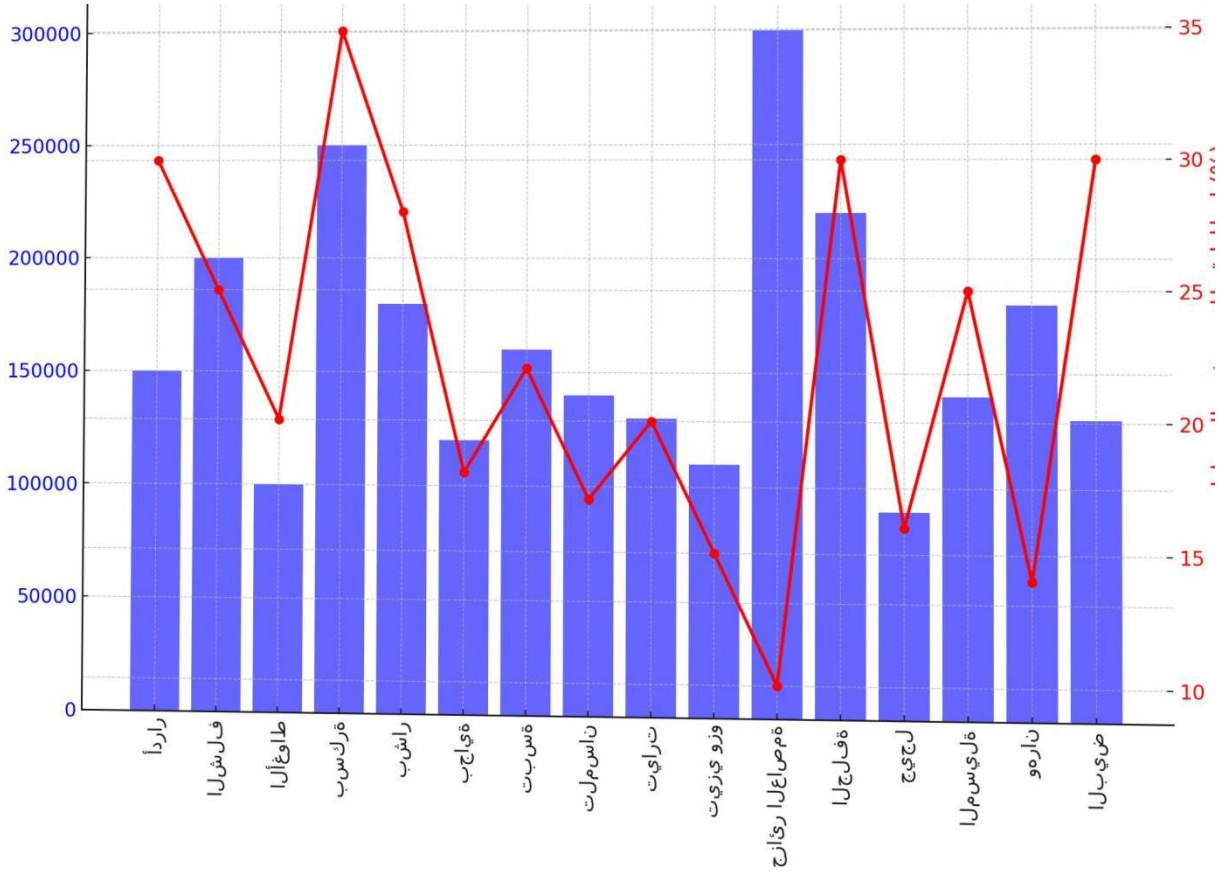

المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات الجدول السابق

يعكس الجدول توزيع السكان في مناطق الظل عبر بعض الولايات الجزائرية، ويظهر تباينًا ملحوظًا في النسب والأعداد بين هذه المناطق. على سبيل المثال، أعلى نسبة للسكان في مناطق الظل توجد في ولاية بسكرة بنسبة 35% (250,000 نسمة)، تليها ولايات أدرار والجلفة والبيض بنسبة 30%. تشير هذه النسب إلى تواجد كثيف للسكان في مناطق تعاني من نقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

في المقابل، نلاحظ أن نسبة السكان في مناطق الظل في الجزائر العاصمة هي الأدنى (10% فقط)، رغم أن عددهم (300,000 نسمة) هو الأكبر بين الولايات المذكورة. هذا يشير إلى تفاوت كبير في توزيع الخدمات والبنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية.

هذا التفاوت يمكن أن يعزى إلى عوامل عديدة مثل التركيبة الجغرافية، البنية التحتية المتوفرة، والسياسات التنموية المتبعة في كل ولاية. فعلى سبيل المثال، الولايات ذات النسب العالية للسكان في مناطق الظل مثل بسكرة وأدرار تعاني من تحديات بيئية وجغرافية تجعل توفير الخدمات الأساسية أكثر صعوبة.

الولايات مثل بجاية، تبسة، وتلمسان تظهر نسب متوسطة إلى منخفضة من السكان في مناطق الظل (17–22%)، مما يشير إلى تحسن نسبي في البنية التحتية والخدمات المتوفرة، لكنها ما زالت تواجه تحديات.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مناطق الظل في الجزائر

تواجه مناطق الظل في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق التنمية المستدامة وتؤثر سلبًا على حياة السكان. تعتبر هذه المناطق جزءًا مهمًا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة، إلا أنها تعاني من نقص الخدمات الأساسية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر والبطالة. يتطلب فهم هذه التحديات وتحليلها بعمق، اهتمامًا خاصًا من قبل الحكومة والجماعات المحلية على حد سواء، حيث يتطلب التعامل معها وضع حلول شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تعد مناطق الظل من أكثر المناطق التي تعاني من تهميش واضح ونقص في الخدمات الأساسية، مما يخلق بيئة صعبة ومعقدة تواجه فيها المجتمعات المحلية العديد من التحديات. تتمثل هذه التحديات في:

أ. نقص الخدمات الأساسية:

– **المياه النظيفة:** تُعدُّ إمدادات المياه النظيفة أحد أبرز التحديات التي تواجه مناطق الظل في الجزائر. لضمان توفير مياه نظيفة ومستدامة للسكان، يجب تنفيذ عدة إجراءات حيوية، منها حفر آبار جديدة وإنشاء محطات لتحلية ومعالجة المياه. هذه الإجراءات ستساهم في تعزيز الأمن المائي وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية التي قد

تكون غير آمنة أو غير مستدامة. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2018، فإن الاستثمارات في تحسين إمدادات المياه النظيفة ضرورية لضمان صحة ورفاهية المجتمعات الريفية. (ONU, 2018)

– **الرعاية الصحية:** تحسين الرعاية الصحية في مناطق الظل يتطلب توسيع شبكة المراكز الصحية وتطوير العيادات المتنقلة التي يمكنها الوصول إلى المناطق النائية. يجب أيضاً التركيز على تدريب المزيد من العاملين الصحيين لتلبية احتياجات السكان المحليين بشكل فعال. تقرير البنك الدولي لعام 2020 يشير إلى أن تعزيز البنية التحتية الصحية وتوفير التدريب اللازم للعاملين يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين الظروف الصحية وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. (البنك الدولي, 2020)

– **التعليم:** يعدُّ التعليم من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ولذا يجب بذل جهود كبيرة لتحسين الخدمات التعليمية في مناطق الظل. يتضمن ذلك بناء مدارس جديدة، توظيف معلمين مؤهلين، وتوفير التكنولوجيا التعليمية الحديثة لتعزيز عملية التعلم. وفقاً لتقرير اليونسكو لعام 2021، فإن الاستثمار في التعليم في المناطق النائية يمكن أن يساعد في تقليل التفاوتات التعليمية وتحقيق التنمية الشاملة. (اليونسكو, 2021)

ب. **ضعف البنية التحتية:**

– **شبكات الطرق:** تعد شبكات الطرق الجيدة أساساً لتحسين الربط والنقل في مناطق الظل. الاستثمار في بناء وصيانة الطرق يساهم في تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2019 يؤكد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية للطرق لتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين المناطق المختلفة. (OECD, 2019)

– **الاتصالات:** تحسين خدمات الاتصالات يعد عاملاً حيوياً في تعزيز التنمية في مناطق الظل. نشر شبكات الإنترنت والهاتف المحمول يسهل الاتصال وتبادل المعلومات، مما يعزز فرص التعليم والعمل عن بُعد، ويُسهم

في تحسين جودة الحياة. وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2022، فإن توسيع شبكات الاتصالات في المناطق الريفية يمكن أن يساهم في تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة. (الاتحاد الدولي للاتصالات, 2022)

– **الصرف الصحي:** تُعتبر أنظمة الصرف الصحي الحديثة ضرورية لضمان النظافة العامة والصحة في مناطق الظل. إنشاء أنظمة صرف صحي فعّالة يساعد في الحد من انتشار الأمراض وتحسين جودة الحياة. تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2023 يشير إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية للصرف الصحي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين الصحة العامة والبيئة في المناطق النائية. (منظمة الصحة العالمية, 2023)

ج. **الفقر والبطالة:**

– **فرص العمل:** توفير فرص العمل يُعدُّ أحد أهم العوامل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الظل. إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الزراعية، يمكن أن يسهم في توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019 يؤكد على أهمية دعم المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق النائية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2019)

– **التدريب المهني:** المهارات وزيادة القدرة على المنافسة في سوق العمل يتطلب تنفيذ برامج تدريب مهني مكثفة. هذه البرامج تساعد على تأهيل الشباب والعمال لتحسين فرصهم في الحصول على وظائف جيدة والمساهمة بفعالية في الاقتصاد المحلي. تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2021 يشدد على أهمية التدريب المهني كعامل رئيسي في تعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة في المناطق الريفية.(منظمة العمل الدولية، 2021)

د. **التهميش والعزلة:**

– **المشاركة المجتمعية:** تعزيز مشاركة السكان المحليين في صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية. (البنك الدولي, 2018)

– **التمكين الاقتصادي:** تسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق للمشاريع الصغيرة في المناطق النائية. (UNCTAD, 2020)

هـ. التحديات البيئية:

– **إدارة النفايات:** نشر ممارسات الإدارة السليمة للنفايات الصلبة والخطرة لحماية البيئة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة, 2022)

– **الموارد الطبيعية:** تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والأراضي الزراعية. (منظمة الأغذية والزراعة, 2023)

و. التحديات الأمنية:

– **بناء القدرات الأمنية:** تدريب وتجهيز قوات الأمن لتأمين هذه المناطق وحماية السكان. (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة, 2021)

– **الوقاية من الجريمة:** برامج التوعية والتثقيف للحد من العنف والجريمة في المجتمعات المحلية. (معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة, 2020)

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية في الجزائر بخصوص مناطق الظل

يهدف المطلب الثالث والرابع إلى **الإجابة على السؤال الفرعي الثاني:** كيف تساهم الجماعات المحلية في الجزائر في تنفيذ مشاريع التنمية في مناطق الظل؟ وذلك من استعراض الإجراءات اللازمة لتنمية المشاريع في مناطق الظل، ودور الجماعات المحلية في تنميتها، حيث بدأت السلطات العليا بإصدار تعليمات لضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل، بما في ذلك المناطق الجبلية والمعزولة، بهدف تدارك النقائص وتلبية احتياجات المواطنين في هذه المناطق. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن بين جميع مناطق الولايات. تشمل الإجراءات ما يلي:

أ. إحصاء مناطق الظل: إجراء إحصاء شامل لمناطق الظل في جميع بلديات الولايات.

ب. تدوين النقائص والاحتياجات: تسجيل النقائص والاحتياجات المتعلقة بالخدمات الأساسية مثل الغاز، الكهرباء، شبكة الطرق، المياه، قنوات الصرف الصحي، الطعام المدرسي، والنقل، مع تقديم تقييم مالي وإعداد بطاقات تقنية مفصلة لكل عملية مسجلة.

ج. تشكيل لجنة ولائية: تشكيل لجنة ولائية لتحديد مناطق الظل داخل إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي لتلبية احتياجات السكان الأساسية بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل وتنفيذ البرنامج الاستعجالي.

د. إنشاء لجان على مستوى الدوائر: تشكيل لجان على مستوى الدوائر لتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.

هـ. إنشاء خلية تقنية: إنشاء خلية تقنية تضم إطارات تقنية من مختلف الهيئات والمديريات على مستوى الولاية.

المطلب الرابع: دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل

تلعب الجماعات المحلية دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة في مناطق الظل، حيث تواجه هذه المناطق تحديات خاصة، تحتاج إلى إستراتيجيات تنموية ملائمة. يركز هذا المطلب على كيفية مساهمة الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المحلية. (رقاب، 2023، ص 76)

أ. **التخطيط المحلي:** تلعب الجماعات المحلية دوراً رئيسياً في وضع خطط تنموية شاملة تستهدف تحسين الظروف المعيشية في مناطق الظل. يشمل هذا التخطيط تحديد الأولويات بناءً على احتياجات السكان المحليين، مما يضمن توجيه الجهود والموارد بشكل فعال نحو المشاريع التي تحقق أكبر أثر.

ب. **توفير الخدمات الأساسية:** تعمل الجماعات المحلية على توفير الخدمات الأساسية التي غالباً ما تكون منعدمة أو غير كافية في مناطق الظل، مثل المياه النظيفة، الكهرباء، الرعاية الصحية، والتعليم. هذه الخدمات تُعتبر حجر الأساس لرفع مستوى المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق.

ج. **تعزيز البنية التحتية:** تساهم الجماعات المحلية في تطوير وتحسين البنية التحتية في مناطق الظل، من خلال بناء الطرق، وتوفير وسائل النقل، وإنشاء مشاريع للصرف الصحي. تحسين البنية التحتية يعزز من إمكانية وصول السكان إلى الخدمات الأساسية ويسهم في ربط مناطق الظل بالمناطق الأكثر تطوراً.

د. **دعم المشاريع الاقتصادية المحلية:** تعمل الجماعات المحلية على دعم وتشجيع المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي تعزز من التنمية الاقتصادية في مناطق الظل. يتضمن ذلك توفير التمويل، تقديم التدريب، وتحفيز الاستثمارات في قطاعات مثل الزراعة، الحرف اليدوية، والصناعات الصغيرة.

هـ. **تشجيع المشاركة المجتمعية:** تقوم الجماعات المحلية بتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي في عملية التنمية، من خلال إشراك السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية. هذه المشاركة تسهم في ضمان تنفيذ المشاريع بشكل يتوافق مع احتياجات وتطلعات السكان.

و. **تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية:** تلعب الجماعات المحلية دور الوسيط بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. هذا التعاون يسهم في جذب الدعم المالي والفني، ويعزز من فعالية المشاريع التنموية في مناطق الظل.

ز. **مراقبة وتقييم المشاريع التنموية:** تقوم الجماعات المحلية بمراقبة وتقييم تنفيذ المشاريع التنموية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. هذا الدور يشمل أيضاً إجراء التعديلات اللازمة على الخطط التنموية بناءً على التقييم الدوري.

المبحث الثاني: واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى

في العقود الأخيرة، أصبحت مسألة مناطق الظل موضوعًا محوريًا في النقاشات حول التنمية المحلية في الجزائر. تعكس مناطق الظل الفجوات الكبيرة في مستوى الخدمات والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تفاقم التباين بين المناطق الحضرية والريفية. تعتبر بلدية سيدي عيسى واحدة من البلديات التي تواجه تحديات ملموسة في هذا السياق.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى، مع التركيز على تحديد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها هذه المناطق، وتحليل تأثيرها على جودة حياة السكان. سنقوم بدراسة العوامل التي تسهم في استمرار هذه الفجوات التنموية، وكيفية تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة. سيتم أيضًا تناول الجهود الحالية المبذولة من قبل السلطات المحلية والمبادرات المحتملة لتحسين الوضع في هذه المناطق.

المطلب الأول: بطاقة فنية على بلدية سيدي عيسى

أ. لمحة تاريخية:

مدينة سيدي عيسى، المعروفة أيضًا باسم "عواس"، هي بلدية تقع جنوب شرق العاصمة الجزائرية، على بُعد 171 كم منها. تابعة لولاية المسيلة، وعاصمة دائرة سيدي عيسى. تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 632.5 كم² بارتفاع 662 مترًا عن سطح البحر. تضم ثلاث بلديات رئيسية وهي سيدي عيسى، بوطي السايح، وسيدي هجرس بلغ عدد سكانها في عام 2008 حوالي 72,062 نسمة، وفي عام 2016 تجاوز عدد السكان 185 ألف نسمة. تُعد المدينة مركزًا تاريخيًا مهمًا بالمنطقة، تشهد نموًا سكانيًا مستمرًا، يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الزراعة والتجارة المحلية.

شكل رقم 1: يوضح خريطة لولاية المسيلة تضم دائرة سيدي عيسى موضحة باللون الأحمر

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة

ب. الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم 2: مخطط تنظيمي يبين الهيكل التنظيمي والاداري لبلدية سيدي عيسى المسيلة

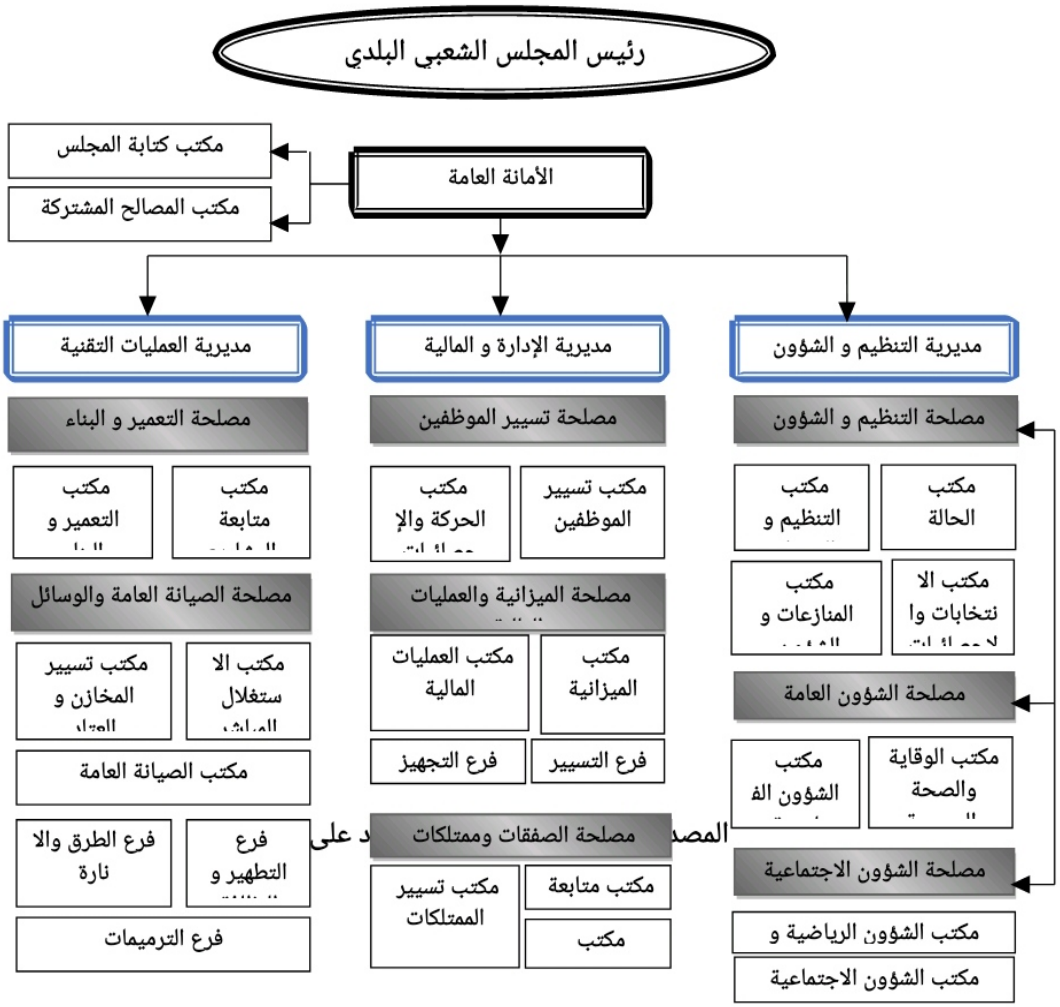

المصدر: سعيدي، س، و ياحي، ط. (2023/2024). الالتزام الوظيفي وأثره في تحسين الخدمة العمومية: دراسة حالة بلدية سيدي عيسى. علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير.

الهيكل التنظيمي لبلدية سيدي عيسى، حيث يظهر توزيع المهام الإدارية والتنظيمية والمالية والتقنية بين مختلف الأقسام. يتصدر الهيكل رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يتبعه مباشرة الأمانة العامة كحلقة وصل بين جميع المديريات. تتوزع المهام بين ثلاث مديريات رئيسية: مديرية التنظيم والشؤون، التي تتولى متابعة الشؤون

التنظيمية، مثل الحالة المدنية والانتخابات والشؤون الاجتماعية والصحية؛ مديرية الإدارة والمالية، المختصة بتسيير الموظفين والشؤون المالية والإشراف على الممتلكات؛ ومديرية العمليات التقنية، المسؤولة عن التعمير والبناء والصيانة العامة. يعكس هذا الهيكل التنظيمي تنسيقًا فعالًا بين الأقسام المختلفة لضمان تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية بشكل متكامل ومستدام.

المطلب الثاني: مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى

يهدف هذا المطلب إلى **الإجابة على السؤال الفرعي الثالث:** ما هو واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى؟ من خلال عرضنا في البداية لمناطق الظل في ولاية المسيلة على اعتبار أن دائرة سيدي عيسى تقع ضمن حدودها، ثم استعراض مناطق الظل التابعة لبلدية سيدي عيسى.

أ- عدد مناطق الظل في ولاية المسيلة:

الجدول الإحصائي يوفر نظرة شاملة عن مناطق الظل في ولاية المسيلة بالجزائر، حيث يُظهر عدد مناطق الظل، المساحة بالكيلومتر المربع، والكثافة السكانية.

الجدول 7: احصائيات حول مناطق الظل في ولاية المسيلة

المنطقة	عدد مناطق الظل	المساحة(كم²)	الكشافة السكانية (نسمة/كم²)
بلدية المسيلة	50	130	150
بلدية مقرة	45	180	90
بلدية سيدي عيسى	60	140	120
بلدية عين الملح	40	160	70

بلدية اولاد دراج	45	150	110
بلدية حمام الضلعة	55	170	85
بلدية تامسة	25	100	75
بلدية الشلال	30	120	95
بلدية المعاضد	45	150	110
بلدية الخبانة	37	130	65
بلدية جبل امساعد	40	140	55
بلدية اولاد ماضي	40	160	60
بلدية برهوم	30	140	100
بلدية الدهاهنة	30	130	75
بلدية سيدي هجرس	30	120	95

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تباينًا واضحًا في عدد مناطق الظل بين البلديات، وكذلك في الكثافة السكانية، مما يشير إلى تنوع في التوزيع السكاني والجغرافي في الولاية. يمكن استخدام هذه البيانات لتوجيه السياسات الحكومية والتخطيط الحضري بشكل أفضل لضمان التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ب–توزع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى

تعاني بلدية سيدي عيسى في ولاية المسيلة من وجود عدة مناطق ظل تتوزع بشكل غير متكافئ عبر أرجاء البلدية. تتركز هذه المناطق بشكل رئيسي في الأطراف الشمالية والجنوبية للبلدية، وكذلك في بعض الأحياء القديمة وسط المدينة. كما تظهر بعض مناطق الظل في التجمعات السكنية الحديثة التي نشأت بشكل عشوائي على أطراف المدينة. يعود سبب ظهور هذه المناطق إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها النمو السكاني السريع الذي شهدته البلدية في العقود الأخيرة، والذي لم يواكبه تطور مماثل في البنية التحتية والخدمات الأساسية. كما ساهم التوسع العمراني غير المنظم، خاصة في المناطق الهامشية، في خلق أحياء تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة (وزارة الموارد المائية، 2021، ص. 56). يضاف إلى ذلك ضعف التخطيط الحضري وقلة الموارد المالية المخصصة لتطوير هذه المناطق، مما أدى إلى تراكم المشاكل وتفاقمها مع مرور الوقت. كما أن الهجرة الداخلية من المناطق الريفية المجاورة إلى بلدية سيدي عيسى بحثاً عن فرص عمل أفضل، ساهمت في نشوء تجمعات سكنية غير مخططة تفتقر إلى الخدمات الأساسية. وقد أدى تهميش بعض المناطق في خطط التنمية المحلية إلى تعميق الفجوة بين أحياء البلدية، مما نتج عنه ظهور وتوسع مناطق الظل. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى خلق واقع صعب في العديد من أحياء بلدية سيدي عيسى، حيث يعاني السكان من نقص في الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق المعبدة، فضلاً عن قلة المرافق الصحية والتعليمية.

تتوزع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى على 16 قرية والجدول التالي يوضح هذه المناطق:

جدول رقم 8: توزع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى:

الرقم	منطقة الظل
01	**دوار الزبيرات**
02	**دوار اولاد رابح**

03	**دوار بني حميد**
04	**دوار سيدي عبد الوهاب**
05	**دوار العبازيز**
06	**دوار أولاد نهار**
07	**دوار الزواش**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التطبيق الخاص بمناطق الظل (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

المطلب الثالث: المشاريع التنموية لمناطق الظل في بلدية سيدي عيسى

يهدف هذا المطلب إلى **الإجابة على السؤال الفرعي الرابع:** ما هي أبرز المشاريع التنموية التي تقوم بها الجماعات المحلية لتنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى؟ من خلال عرض المشاريع التنموية لمناطق الظل ببلدية سيدي عيسى وكيفية تخصيصها على كل منطقة من مناطق الظل التابعة للبلدية.

أ- توزع المشايع التنموية في مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى حسب طبيعة ومصادر التمويل

1-توزيع المشاريع

الجدول9: توزع المشاريع في مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى حسب تاريخ الأشغال ومدة الإنجاز

رقم	اسم العملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية التشغيل	مدة الانجاز
01	تهيئة مدرسة عبد الله	2020	2021/02/15	12 شهر

02	انشاء مركز ثقافي	2019	2020/07/10	18 شهر
03	تأهيل طرقات	2021	2022/05/04	8شهور
04	انشاء وتجهيز مطعم مدرسي	2022	2023/03/01	6 أشهر
05	إنشاء مقاطع من شبكة مياه الشرب	2023	2021/06/20	10 اشهر
06	توسيع شبكة الكهرباء	2023	2024/09/03	12 شهر
07	اعد تأهيل الفروع البلدي	2022	2023/11/01	14 شهر
08	إنشاء دورة مياه بمدرسة	2021	2022/08/10	4 اشهر
09	الربط شبكة الكهرباء	2024	2025/02/25	8 شهور
10	انشاء مجموعة سكنية	2023	2024/07/04	24 شهر
11	انجاز محول كهربائي	2024	2025/05/12	16 شهر

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

يعكس الجدول توزيع المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية سيدي عيسى عبر قطاعات متعددة تشمل التعليم، الثقافة، البنية التحتية، والخدمات الأساسية. تُظهر المشاريع المسجلة منذ عام 2019 وحتى 2024 تنوعًا في الأولويات مثل تهيئة المدارس، إنشاء مراكز ثقافية، وتأهيل الطرقات، إلى جانب مشاريع تتعلق بشبكات الكهرباء والمياه. تتفاوت مدة إنجاز المشاريع من 4 أشهر لمشاريع بسيطة مثل إنشاء دورات مياه مدرسية إلى 24 شهرًا لمشاريع أكثر تعقيدًا كإنشاء مجموعة سكنية، مما يعكس تباينًا في درجة الصعوبة والتخطيط لكل مشروع. ورغم أن الجدول يُبرز التزام البلدية بتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل، إلا أنه يلاحظ تأخر في انطلاق بعض المشاريع، مثل مشروع إنشاء مقاطع من شبكة مياه الشرب الذي بدأ قبل تسجيله الرسمي. على المدى

الطويل، هناك مشاريع مبرمجة لسنة 2025، مما يشير إلى استمرار الجهود لتطوير الخدمات الأساسية في هذه المناطق.

الجدول 10: توزع المشاريع حسب طبيعة مصدر تمويل وحجم الغلاف المالي في بلدية سيدي عيسى

رقم	اسم العملية	طبيعة مصدر التمويل	الغلاف المالي	نسبة المالية	الانجاز	نسبة المادية	الانجاز	ملاحظات
01	تهيئة مدرسة عبد الله	حكومي	500,00 دج	%80		%70		/
02	إنشاء مركز ثقافي	تبرعات خاصة	750,000 دج	%90		%85		قيد التشطيب
03	تأهيل طرقات	تمويل دولي	1,200,000 دج	%60		%50		تأخير بسبب الطقس
04	إنشاء وتجهيز مطعم مدرسي	تبرعات خاصة	300,000 دج	%50		%40		
05	انشاء مقاطع من شبكة مياه الشرب	حكومي	900,000 دج	%30		%20		/
06	توسيع شبكة الكهرباء	حكومي	1,500,000 دج	%20		%35		/
07	اعد تأهيل الفرع البلدي	تمويل دولي	2,000,000 دج	%70		%10		/
08	انشاء دورة مياه بمدرسة	تمويل دولي	600,000 دج	%100		%60		/
09	ربط شبكة الكهرباء	حكومي	800,000 دج	%10		%100		

10	إنشاء مجموعة سكنية	تمويل دولي	5,000,000 دج	%40	%30	
11	إنجاز محول كهربائي	حكومي	1,200,000 دج	%5	%20	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

من خلال تحليل الجدول أن النسبة المالية والمادية، حيث توفر هذه النسبة لمؤشر على مدى تقدم المشاريع في الجانبين المالي والمادي. على سبيل المثال، يمكننا رؤية أن مشروع بناء المدارس قد حقق نسبة إنجاز مالي بنسبة 80%، وإنجاز مادي بنسبة 70%. في المقابل، توسيع شبكة الكهرباء يظهر نسب إنجاز أقل، حيث بلغت النسبة المالية 20% والمادية 10%.

أما بالنسبة لمدة الإنجاز، فتعرض هذه البيانات معلومات حول الوقت المتوقع لإكمال كل مشروع. على سبيل المثال، يستغرق مشروع إعادة تأهيل الفرع البلدي 14 شهراً، بينما يستغرق توسيع شبكة الكهرباء 12 شهراً.

بالنسبة للغلاف المالي، يعكس هذا البيان المبلغ الإجمالي المخصص لكل مشروع. فعلى سبيل المثال، إنجاز محول كهربائي يتطلب 1,200,000 دج، بينما بناء المدرسة يحتاج إلى 500,000 دج.

أما بالنسبة للتاريخ وسنة التسجيل، فتوفر هذه البيانات معلومات حول توقيت وبداية المشاريع، مما يمكن أن يساعد في تحديد الجدول الزمني لكل مشروع. فمثلاً، يوضح إنجاز دورة المياه بمدرسة تسجيلها في عام 2021، مع بداية الأشغال في 2022/08/10. في المقابل، يبدأ الربط بشبكة الكهرباء في عام 2024، ببداية الأشغال في 2025/02/25.

2- توزيع المشاريع في مناطق الظل ببلدية سيدي عيسى حسب مصادر التمويل

في إطار تعزيز التنمية المحلية وتقليص الفجوات التنموية، شهدت بلدية سيدي عيسى تخصيص مجموعة من المشاريع التنموية لمناطق الظل. وقد تم توزيع هذه المشاريع بناءً على مصادر التمويل المختلفة، سواء من

الميزانيات المحلية أو البرامج الوطنية والمساعدات الخاصة. يهدف هذا التوزيع إلى تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، بما يسهم في رفع مستوى معيشة سكان هذه المناطق وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الجدول11: توزيع المشاريع المسجلة لفائدة مناطق الظل حسب مصادر التمويل (البرامج التنموية)

الرقم	تسمية البرنامج	عدد المشاريع	المبلغ المالي	النسبة %
01	البلدية التنمية مخططات برنامج (PCD)	465	2588452	%90
02	الممركز غير القطاعي البرنامج (PSD)	20	617404	%96,4
03	الولاية ميزانية برنامج (BW)	27	368435	%100
04	البلديات ميزانيات برنامج (BC)	23	110933	%94,17
05	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (CGSCL)	120	1637689	78.23%
06	صندوق الهضاب العليا	23	284252	%50
07	مصادر تمويل أخرى (برنامج مركزي، صناديق مختلفة،...)	125	3829272	%29,6
لمجموع		803	9436331	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

نلاحظ من الجدول أن أغلب المشاريع والمقدرة بـــ 803 مشروع، أي ما يمثل نسبة 80 % من إجمالي المشاريع المسجلة لفائدة مناطق الظل، تم التكفل بهم ضمن الميزانيات المحلية برنامج مخططات التنمية البلدية، برنامج ميزانية الولاية، برنامج ميزانيات البلديات وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وبمبلغ مالي 190 مليار دج(وكالة الانباء الجزائرية، 2021).

ب–الوضعية المالية والمادية للمشايع التنموية في بلدية سيدي عيسى حسب كل منطقة من مناطق الظل

الوضعية المالية والمادية للمشاريع التنموية في بلدية سيدي عيسى تختلف حسب كل منطقة من مناطق الظل، حيث تواجه هذه المناطق تحديات متعددة تتعلق بنقص التمويل وضعف البنية التحتية. تشكل هذه العوامل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السكان المحليين. يتطلب تحسين الوضع المالي والمادي تنفيذ استراتيجيات تتماشى مع خصوصيات كل منطقة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني لتحسين جودة الحياة وتوفير الخدمات الأساسية.

الجدول 12: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دوار الزبيـرات.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	**المالية**	
01	الربط بشبكة الكهرباء	2019		مديرية الطاقة_قطاعي		45381013,64	100		**أشغال منتهية**
02	إنجاز مطعم مدرسي	2019		م_تجهيزات_عمومية_قطاعي	04 أشهر	10600300,00	/		**مشروع مسلم**

03	إنجاز 3غرف للمحولات الكهربائية	2020	/06/15 2020	ميزانية البلدية	04 أشهر	3029347,62	100	100	**أشغال جارية**
04	إنجاز 3غرف للمحولات				04 أشهر	4140129,00	20		**أشغال جارية**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على معطيات مصلحة الصفقات والنفقات.

الجدول يعرض تفاصيل مجموعة من المشاريع البلدية لدوار الزبيرات، متضمنة نسب الإنجاز المالية والمادية، الغلاف المالي، مدة الإنجاز، ومصادر التمويل. بعض المشاريع مثل "تأهيل وتزفيت الطرق" و"الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية" قد انتهت أشغالها المادية ولكن لا تزال بحاجة لإكمال الأمور المالية. على النقيض، هناك مشاريع مثل "دراسة وإنجاز مكتب بريدي مع سكن وظيفي" و"تأهيل شبكة الصرف الصحي" قد تم تسليمها بالكامل. تختلف مصادر التمويل بين ميزانية البلدية وصندوق CSGCL، مما يعكس تنوع في الدعم المالي المتاح للمشاريع بالمجمل، يُظهر الجدول تقدمًا ملموسًا في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية رغم وجود بعض التأخيرات المالية.

الجدول13: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الشهبة.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	دراسة وإنجاز المداشر الكهربائية	2019	/	مديرية المواد المائية	30 أشهر	6694940,00	100	20	**دراسة منتهية**
02	شركات الصرف الصحي	2019	/	مديرية السكن قطاعي		2100000,00	/		**في طور الإنجاز**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على معطيات مصلحة الصفقات والنفقات.

يتضمن الجدول معلومات عن مشروعين. المشروع الأول هو "دراسة وإنجاز المداشر الكهربائية" الذي انتهت دراسته بنسبة إنجاز مادية 100% ومالية 20%، بميزانية قدرها 6,694,940.00 د.ج ومدّة إنجاز 30 شهرًا، بتمويل من مديرية المواد المائية ومسجل في عام 2019. المشروع الثاني هو "شركات الصرف الصحي" الذي لا يزال في طور الإنجاز، بميزانية 2,100,000.00 د.ج وتمويل من مديرية السكن (قطاعي)، ومسجل أيضًا في عام 2019. يعكس الجدول تقدمًا جيدًا في المشروع الأول من حيث الإنجاز المادي رغم التأخر المالي، بينما لا تزال معلومات الإنجاز المادي للمشروع الثاني غير متوفرة، مما يشير إلى أنه ربما يكون في مراحل مبكرة من التنفيذ.

الجدول 14: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة اولاد رابح.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	**المالية**	
01	دراسة وإنجاز مشروع زراعي	2019	/	مديرية المواد المائية	30 أشهر	6694940,00	100	20	**دراسة منتهية**
02	الاستفادة من البناء الريفي ل حصص من الحصة	2019	/	مديرية السكن قطاعي		2100000,00	/		**في طور الإنجاز**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على معطيات مصلحة الصفقات والنفقات.

الجدول يعرض معلومات عن مشروعين رئيسيين. المشروع الأول هو "دراسة وإنجاز مشروع زراعي" الذي اكتملت دراسته بنسبة إنجاز مادية 100% ومالية 20%، بميزانية قدرها 6,694,940.00 د.ج ومدّة إنجاز 30 شهرًا، بتمويل من مديرية المواد المائية ومسجل في عام 2019. المشروع الثاني هو "الاستفادة من البناء الريفي لـ 3 حصص من الحصة" والذي لا يزال في طور الإنجاز بميزانية 2,100,000.00 د.ج بتمويل من مديرية السكن (قطاعي)، ومسجل أيضًا في عام 2019. يعكس المشروع الأول تقدمًا ملموسًا في الإنجاز المادي رغم التأخر المالي، بينما يفتقر المشروع الثاني إلى تفاصيل نسبة الإنجاز المادية والمالية، مما يشير إلى أنه قد يكون في مراحل مبكرة من التنفيذ.

الجدول 15: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دوار بني حميد

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تزويد بالمياه الصالحة للشرب	2020	/06/02 2020	Pcd		1234000,00	100	90	**أشغال منتهية ومسلمة**
02	ترميم وتجهيز المطعم المدرسي	2019	/11/03 2019	ميزانية البلدية	شهر و50 أيام	468889,00	100	100	**أشغال منتهية ومسلمة**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

الجدول يوضح تنفيذ مشروعين مختلفين واكتمالهما بنجاح. المشروع الأول، "تزويد بالمياه الصالحة للشرب"، قد أظهر نسبة إنجاز مالية بنسبة 90% وإنجاز مادي بنسبة 100%، مع غلاف مالي بقيمة 1234000 د.ج. بدأت الأشغال في يونيو 2020 وانتهت في نفس العام، مع تمويل من Pcd. أما المشروع الثاني، "ترميم وتجهيز المطعم المدرسي"، فقد أظهر إنجازاً مالياً ومادياً بنسبة 100%، وقد تم تسليمه في مارس 2019 بعد شهرين و50 يوما من بدء الأشغال، وذلك بتمويل من ميزانية البلدية. يعكس الجدول تنفيذًا فعالًا للمشاريع بالتنسيق مع مصادر التمويل المحلية، ويبرز أهمية توفير البنية التحتية الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب وتحسين البنى التحتية التعليمية للمجتمعات المحلية.

الجدول 16: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة اولاد سيدي عبد الذهاب.

رقم	اسم العملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تزويد بالمياه الصالحة للشرب	2020	/04/20 2021	Pcd		1772711,68	100	90	**أشغال منتهية ومسلمة**
02	ترميم وتجهيز المطعم المدرسي	2019	/08/20 2020	ميزانية البلدية	شهرين	468974,00	100	100	**أشغال منتهية ومسلمة**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

من خلال الجدول نجد أن المشروع الأول يتضمن تزويد بالمياه الصالحة للشرب، حيث تم تحقيق نسبة تقدم مادي تبلغ 100% مقابل نسبة تقدم مالي تبلغ 90%، بتكلفة إجمالية قدرها 1,772,711.68 دينار جزائري، بتمويل من PCD. يشير هذا التفاوت بين النسبتين إلى أن جزءًا من التمويل قد لم يُصرف بعد أو تم استخدام تقنيات فعالة خفضت التكاليف. أما المشروع الثاني، فيتعلق بترميم وتجهيز المطعم المدرسي، وقد اكتملت الأعمال فيه بنسبة 100% من الجانبين المادي والمالي، بتكلفة إجمالية قدرها 468,974.00 دينار جزائري، وبتمويل من ميزانية البلدية، وتم تنفيذه في مدة شهرين. يعكس هذا المشروع توافقًا تامًا بين التقدم المالي والمادي. في المجمل، يُظهر المشروعان إدارة مالية جيدة وتقدماً ملموساً في التنفيذ، مع مراعاة اختلاف طبيعة وحجم كل مشروع.

الجدول 17: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة العبازيز.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	**المالية**	
01	الاستفادة من البناء جسر	2019	/11/04 2019	مديرية السكن قطاعي		3500000,00			**في طور الإنجاز**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

الجدول يوضح تفاصيل مشروع واحد في طور الإنجاز، وهو "الاستفادة من البناء جسر" الذي بدأت أعماله في نوفمبر 2019. يبلغ الغلاف المالي للمشروع 3,500,000.00 د.ج، وتمويله من قبل مديرية السكن في قطاع محدد. لم تُحدد بعد نسبة الإنجاز أو مدة الإنجاز، مما يعني أن المشروع لا يزال في مراحله الأولى من التنفيذ. يتطلب ذلك متابعة دقيقة وتحديثات منتظمة لضمان تقدم مستدام وتنفيذ فعال للمشروع، مما يسهم في تعزيز البنية التحتية وخدمات البناء في المنطقة المعنية.

الجدول 18: الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دوار اولاد نهار

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	**المالية**	
01	إنجاز انارة كهربائية	2019	/10/04 2019	ميزانية البلدية	30 أشهر	11610782,00	100		**أشغال منتهية**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

تظهر البيانات المقدمة في الجدول تنفيذ مشروع واحد بنجاح وفقاً للمعايير المحددة. المشروع هو إنجاز إنارة كهربائية الذي أكمل بنسبة إنجاز مالية تبلغ 100% وبغلاف مالي إجمالي يبلغ 11610782,00 د.ج. تم بدء الأشغال في نوفمبر 2019 واستمرت لمدة 30 شهراً، وتم تمويل المشروع من خلال ميزانية البلدية. يعكس هذا التنفيذ الناجح القدرة على إدارة وتنفيذ المشروعات البنية التحتية بفاعلية، مما يسهم في تعزيز البنية التحتية للإضاءة العامة وتحسين السلامة والراحة للمجتمع المحلي.

الجدول 19 : الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الزواش.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تهيئة وتزفيت الطريق	2019	/10/27 2019	ميزانية البلدية	05 أشهر	30439001,00			**أشغال منتهية**
02	إنجاز مطعم مدرسي	2019	/08/19 2019	مديرية التجهيزات العمومية_ قطاعي	06 أشهر	898222122,08			**باقي التجهيز**
03	إنجاز شبكة تطهير للجهة الشرقية	2020		ميزانية البلدية		30000000,00			**تنصيب الورشة**
04	الاستفادة من البناء الريفي لحصص من الحصة 20/2019	2019		مديرية السكن قطاعي		1400000,00			**في طور الإنجاز**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مصلحة الصفقات والنفقات.

الجدول الذي تم عرضه يوضح مجموعة متنوعة من المشاريع في مراحل مختلفة من التنفيذ والتكامل، مع كل منها يتمتع بمميزاته الخاصة. على سبيل المثال، "تهيئة وتزفيت الطريق" هو مشروع تم الانتهاء منه بنجاح،

حيث بلغ الغلاف المالي للمشروع حوالي 30439001,00 دينار جزائري، وتم تنفيذه بواسطة ميزانية البلدية في أكتوبر 2019. من جهة أخرى، "إنجاز مطعم مدرسي" و "إنجاز شبكة تطهير للجهة الشرقية" ما زالا في طور التجهيز والتنفيذ، حيث يتم تمويلهما عبر مديرية التجهيز العمومي وميزانية البلدية على التوالي. هذه المشاريع تعكس الجهود المستمرة لتحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات، مما يعزز من جودة الحياة ويسهم في التنمية المستدامة للمنطقة.

المطلب الثالث: معوقات تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابهة في الجزائر والحلول المقترحة

تمثل مناطق الظل في الجزائر تحديًا كبيرًا أمام جهود التنمية الشاملة، حيث تعاني هذه المناطق من نقص واضح في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما ينعكس سلبًا على جودة حياة السكان المحليين. يستعرض هذا المبحث أهم المعوقات التي تواجه تنمية مناطق الظل، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يتم تسليط الضوء على الحلول المقترحة للتغلب على هذه التحديات، من خلال السياسات الحكومية والمبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية المتوازنة وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق.

أ- معوقات تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وجميع مناطق الظل المشابهة لها في الجزائر

يهدف هذا العنصر إلى **الإجابة على السؤال الفرعي الخامس:** ما هي المعوقات الرئيسية التي تحد من فعالية الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وجميع مناطق الظل المشابهة لها في الجزائر؟ وهذا من خلال عرض مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومعوقات البنية التحتية والمعوقات الأمنية.

تُعدّ مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى مثالاً حيًّا على التحديات التنموية التي تواجهها مناطق الظل الأخرى في الجزائر، في سعيها لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع المعيشية في هذه المناطق، لا تزال هناك العديد من المعوقات التي تعرقل التقدم وتحد من الفعالية. تعاني هذه المناطق من نقص الخدمات الأساسية، مثل الصحة، التعليم، البنية التحتية، والاتصالات، بالإضافة إلى غياب فرص العمل المناسبة والتدريب المهني. تتفاقم هذه المشاكل بسبب العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من تعقيد الوضع. يهدف هذا المطلب إلى استعراض وتحليل المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى، وتسليط الضوء على الأسباب الجذرية لهذه المعوقات، مع تقديم بعض الحلول الممكنة للتغلب عليها وتحقيق التنمية المستدامة.

1. المعوقات الاقتصادية:

تعتبر المعوقات الاقتصادية من أكبر العقبات أمام تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى. فمعدلات الفقر المدقع في بلدية سيدي عيسى مرتفعة للغاية في غياب إحصائيات حقيقية، وخاصة في بعض القرى النائية بالبلدية، مما يجعل من الصعب على السكان المساهمة في عملية التنمية أو تحمل تكاليفها. كما أن هناك ارتفاع لنسب البطالة بين الشباب في مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى يحرم هذه المناطق من الموارد البشرية اللازمة للمشاركة في المشاريع التنموية.

أضف إلى ذلك ضعف الاستثمارات الخاصة في هذه المناطق بسبب المخاطر المرتفعة وضعف البنية التحتية، كما أن ميزانيات التنمية المخصصة من قبل الحكومة والبلدية لهذه المناطق منخفضة وضئيلة لا تكفي لتلبية احتياجات التنمية المتعددة.

2. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا كبيرًا في إعاقة جهود التنمية في مناطق الظل. فانخفاض مستويات التعليم، حيث لا تزال هناك الأمية خاصة بين كبار السن، خاصة في بعض القرى النائية، مما يجعل من الصعب نشر الوعي بأهمية التنمية وإشراك السكان في مشاريعها.

كما أن بعض العادات والتقاليد المحلية السائدة، مثل عدم السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل، تحد من مشاركة النساء في الأنشطة التنموية رغم أنهن يمثلن نصف سكان مناطق الظل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ثقة بعض السكان في مشاريع التنمية الحكومية وتفضيلهم للأساليب التقليدية في الزراعة والإنتاج يعرقل تبني التقنيات والممارسات الحديثة.

3. المعوقات البيئية:

تواجه مناطق الظل تحديات بيئية خطيرة تهدد مستقبل التنمية فيها. فتدهور الموارد الطبيعية مثل المراعي والغابات والمياه الجوفية، نتيجة الممارسات غير المستدامة كالرعي الجائر وقطع الأشجار، يضع ضغوطًا كبيرة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذه المناطق كالزراعة والثروة الحيوانية.

كما تشكل التغيرات المناخية وموجات الجفاف المتكررة تهديدًا حقيقيًا لمصادر المياه والأراضي الزراعية في مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى. بالإضافة إلى مشكلة تفاقم التصحر وتدهور التربة في أجزاء كبيرة من مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى.

4. معوقات البنية التحتية:

تعاني مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية، مما يشكل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية. فضعف شبكات الطرق وانعدامها في بعض المناطق، حيث لا تزال الطرق في مناطق الظل غير معبدة، مما يصعب عملية نقل المواد والمعدات اللازمة لمشاريع التنمية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد

من القرى والأحياء النائية إلى خدمات أساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، حيث لا تتوفر هذه الخدمات لجميع السكان في مناطق الظل. كما يعاني الكثير من السكان في هذه المناطق من غياب شبكات الاتصالات والإنترنت، الأمر الذي يعزل سكانها عن العالم الخارجي ويحد من فرصهم في الوصول للمعلومات والخدمات الحديثة.

5. المعوقات الأمنية:

لا يمكن تجاهل التحديات الأمنية التي تواجه مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وتأثيرها السلبي على عملية التنمية. فبعض هذه المناطق، تشهد انتشارًا لأعمال العنف والجريمة كالسرقة، الأمر الذي يهدد أمن المشاريع.

ب– الحلول المقترحة لتنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابهة لها في الجزائر

يهدف هذا العنصر إلى **الإجابة على السؤال الفرعي السادس:** ما هي الحلول التي يمكن أن تتبناها الجماعات المحلية لتحسين ظروف الحياة في مناطق الظل ببلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابهة لها في الجزائر؟ وهذا من خلال عرض مجموعة من الحلول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتحسين البنية التحتية والحلول الأمنية.

لحل المعوقات التي تواجه مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وغيرها من مناطق الظل في الجزائر، إرتأينا تبني حلول متعددة الجوانب لمعالجة كل من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبنية التحتية والأمنية (تقرير وزارة الاستثمار، 2020):

1. الحلول الاقتصادية:

يجب زيادة ميزانيات التنمية المخصصة لمناطق الظل، حيث أن نسبة الـ 12% الحالية غير كافية لتحفيز النمو الاقتصادي. يمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى هذه

المناطق. لتحفيز القطاع الخاص، يمكن تقديم حوافز ضريبية وتشريعية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري توجيه مشاريع اقتصادية مبتكرة تركز على القطاعات الزراعية والسياحية التي تمتلك إمكانيات غير مستغلة في هذه المناطق. ينبغي أيضا التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان، مما سيزيد من قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

2. الحلول الاجتماعية والثقافية:

من المهم مكافحة الأمية من خلال إطلاق حملات تعليمية تهدف إلى تحسين مهارات السكان المحليين، مع التركيز على الفئات المهمشة. يمكن تنفيذ برامج تعليم الكبار والتعليم المهني لتأهيل السكان المحليين لسوق العمل. كذلك، يجب تغيير العقليات التقليدية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال حملات توعية وتحفيز النساء على الانخراط في الأنشطة التنموية، خاصة وأنهن يمثلن أكثر من نصف سكان مناطق الظل. يجب أيضًا بناء الثقة بين السكان والسلطات من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات التنموية والاستماع إلى احتياجاتهم.

3. الحلول البيئية:

تُعد المشاكل البيئية من أكبر التحديات التي تواجه مناطق الظل. لذا، يجب اعتماد ممارسات زراعية مستدامة وتقنيات حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية. يجب تشجيع استخدام أساليب زراعة مقاومة للجفاف، واستعادة الغابات المتدهورة من خلال برامج إعادة التشجير. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء محطات لتحلية المياه أو إعادة تدويرها لتلبية احتياجات السكان في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. كما ينبغي اعتماد سياسات بيئية تشجع على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من التصحر.

4. تحسين البنية التحتية:

يشكل تحسين البنية التحتية في مناطق الظل ضرورة ملحة لضمان نجاح أي عملية تنموية. يجب بناء وتطوير شبكات الطرق لربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية وتسهيل نقل السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، من المهم توفير خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي في جميع القرى والأحياء، مما سيحسن من الظروف المعيشية للسكان ويساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية. يجب أيضًا ضمان وصول سكان هذه المناطق إلى شبكات الاتصالات والإنترنت، وهو ما سيساهم في تحسين مستوى التعليم والصحة ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة.

6. الحلول الأمنية:

لا يمكن تحقيق تنمية فعالة دون معالجة المشاكل الأمنية في مناطق الظل. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون بين السلطات المحلية وقوات الأمن لضمان استقرار المناطق التي تشهد توترات أمنية. يجب تعزيز وجود الشرطة وإطلاق برامج توعية تهدف إلى نشر ثقافة الأمن ومكافحة الجريمة. كما ينبغي التركيز على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تقليل معدلات الجريمة من خلال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان، مما يقلل من الدوافع الاجتماعية للجريمة.

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثاني من الدراسة يركز على واقع تنمية مناطق الظل في الجزائر مع دراسة حالة بلدية سيدي عيسى. في المبحث الأول، يتم تسليط الضوء على واقع مناطق الظل في الجزائر من خلال عرض توزيع هذه المناطق عبر الوطن، متناولًا التحديات المختلفة التي تواجهها، مثل نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية.

أما المبحث الثاني، فهو مخصص لدراسة واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى. يقدم المطلب الأول بطاقة فنية عن البلدية، فيما يعرض المطلب الثاني الوضع الراهن لمناطق الظل داخلها. يركز المطلب الثالث على معوقات التنمية التي تواجهها هذه المناطق، مع تقديم حلول مقترحة للتغلب على التحديات، سواء في سيدي عيسى أو في مناطق مشابهة في الجزائر.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة إشكالية دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر، مع التركيز على حالة بلدية سيدي عيسى. وقد قمنا بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الفصل الثاني من هذه المذكرة، من خلال عرضنا للإحصائيات المتعلقة بمناطق الظل في الجزائر، وفي بلدية سيدي عيسى والجهود التنموية المبذولة من طرف الجماعات المحلية لتنمية مناطق الظل، كما أردنا التركيز على المعوقات التي تحد من تنمية هذه المناطق، واقتراح الحلول المناسبة لهذه المعوقات. في البداية سنقوم بعرض نتائج الدراسة من خلال تأكيد صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة، ثم مناقشة هذه النتائج مع اقتراح بعض التوصيات الهامة التي تتناسب مع الموضوع، وفي الأخير قدمنا بعض المواضيع المقترحة التي يمكن دراستها والتي تصب في نفس السياق.

أ-النتائج

تبين لنا من خلال هذه الدراسة الأعداد الكبيرة لمناطق الظل في الجزائر حيث بلغت 13587 منطقة تتوزع على جميع ولايات الوطن، مع تباين كبير في توزيعها وهذا راجع لخصوصية وظروف كل منطقة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن **الجزائر تعاني من وجود العديد من مناطق الظل مما حال دون إحداث تنمية حقيقية في تلك المناطق.**

كما أنه عند دراستنا للجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية وجدنا أنها **تساهم في تنفيذ مشاريع التنمية في مناطق الظل من خلال تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية، وتوفير الخدمات العامة، وتعبئة الموارد المحلية، والتنسيق مع الجهات الحكومية العليا، رغم ما تواجهه من تحديات تتعلق بالتمويل والصلاحيات.** وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

كما أنه عند دراستنا لمناطق الظل في بلدية سيدي عيسى وجدنا أن هناك مناطق ظل عديدة موزعة على البلدية **تعاني من نقص حاد في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يعطل التنمية المحلية الشاملة.** وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

وعند استعراضنا لأهم المشاريع التنموية في بلدية سيدي عيسى والموجهة لتنمية مناطق الظل توصلنا إلى أن الجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى **تركز على المشاريع التنموية القائمة على تحسين البنية التحتية الأساسية، وتطوير شبكات المياه والكهرباء ، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسين الطرق والمواصلات، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتقليص الفوارق التنموية في مناطق الظل.** وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا التعرف على المعوقات التي **تواجه الجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى وغيرها من مناطق الظل في الجزائر ووجدنا أنها معوقات اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية تحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية بفعالية في مناطق الظل.** وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

كما أننا توصلنا إلى أنه **يمكن للجماعات المحلية في بلدية سيدي عيسى وغيرها من مناطق الظل في الجزائر تبني حلولا للمعوقات القائمة والتي من شأنها تحسين ظروف الحياة في مناطق الظل.** وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السادسة.

ب-مناقشة النتائج:

بداية، تبين لنا أن الجماعات المحلية في الجزائر تلعب دورًا محوريًا في عملية التنمية الشاملة، وخاصة في المناطق المهمشة والنائية المعروفة بمناطق الظل. حيث تمتلك هذه الجماعات القدرة على تحديد الاحتياجات الملحة لهذه المناطق بشكل دقيق، نظرًا لقربها من الواقع المحلي وفهمها العميق لخصوصيات كل منطقة. وتتجلى مساهمة الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل من خلال عدة آليات، أهمها: وضع خطط تنموية شاملة

ومتكاملة تستهدف احتياجات هذه المناطق، وتعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية، والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوفير الخدمات الأساسية.

وفيما يخص حالة بلدية سيدي عيسى، فقد أظهرت الدراسة أن البلدية حققت بعض النجاحات في تطبيق استراتيجيات التنمية المحلية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها مناطق الظل. وتجلى ذلك بشكل خاص في تحسين البنية التحتية وتوفير بعض الخدمات الأساسية للسكان. إلا أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات كبيرة، خاصة في مجالات حيوية مثل التعليم والصحة وتوفير فرص العمل.

ومن أبرز المعوقات التي تحد من فعالية جهود الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، بما فيها بلدية سيدي عيسى، نجد محدودية الموارد المالية المتاحة، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات في مجال التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية. هذه التحديات تستدعي اتخاذ إجراءات جادة على المستوى الوطني لتعزيز قدرات الجماعات المحلية وتمكينها من أداء دورها التنموي بشكل أكثر فعالية.

وللتغلب على هذه المعوقات وتعزيز دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، توصي الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية من صلاحيات وموارد أكبر. كما تؤكد على أهمية تطوير آليات للتنسيق الفعال بين مختلف المستويات الحكومية، والاستثمار في بناء قدرات الكوادر المحلية في مجال التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية.

وبالنظر إلى تجربة بلدية سيدي عيسى، فإنها تعكس إلى حد كبير واقع العديد من الجماعات المحلية في الجزائر. فرغم وجود إرادة وجهود حقيقية لتنمية مناطق الظل، إلا أن النتائج على أرض الواقع لا تزال دون المستوى المطلوب. وهذا يستدعي مراجعة شاملة للسياسات والاستراتيجيات المتبعة، مع التركيز على تبني نهج تشاركي يضمن إشراك المواطنين في صنع القرار التنموي، وتشجيع المبادرات المحلية والشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

في الختام، تؤكد الدراسة على أن نجاح الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل يعتمد بشكل كبير على توفير البيئة المناسبة والدعم اللازم على المستوى الوطني. فتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة لهذه المناطق يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، وتبني استراتيجيات مبتكرة تراعي خصوصيات كل منطقة وتستجيب لاحتياجاتها الفعلية. وبهذا النهج الشامل والمتكامل، يمكن للجماعات المحلية أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين ظروف العيش في مناطق الظل بالجزائر.

ج-التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة، نقدم التوصيات التالية لتعزيز دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، في بلدية سيدي عيسى بالمسيلة وغيرها من مناطق الظل في الجزائر:

- ضرورة توفير الدعم المالي والتقني الكافي للجماعات المحلية من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، لتمكينها من تنفيذ مشاريع تنموية أكبر وأكثر استدامة؛
- تعزيز التنسيق والتعاون بين الجماعات المحلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، من خلال إنشاء آليات للتشاور والتخطيط المشترك للمشاريع التنموية؛
- إنشاء برامج تدريبية وبناء القدرات للجماعات المحلية في مجالات مثل إدارة المشاريع، وجمع التمويل، والتسويق، والحوكمة، لتمكينها من العمل بشكل أكثر فعالية؛
- تشجيع المشاركة الفعالة للنساء والشباب في أنشطة الجماعات المحلية وعمليات صنع القرار، من خلال برامج التوعية والتمكين؛
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية، لتسهيل التواصل والتنسيق بين الجماعات المحلية والجهات المعنية، وتعزيز الوصول إلى المعلومات والموارد؛

- إجراء دراسات وتقييمات دورية لأثر أنشطة الجماعات المحلية، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، لتحسين الاستراتيجيات وزيادة الفعالية في المستقبل؛
- تشجيع الشراكات بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص، لتوفير فرص العمل والاستثمار في المناطق النائية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

د-آفاق الدراسة:

بناءً على دراستنا حول دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، يمكن اقتراح الآفاق التالية للبحث والدراسة المستقبلية:

- إجراء دراسات مقارنة بين عدة مناطق ظل مختلفة في الجزائر، لتقييم مدى فعالية دور الجماعات المحلية وتحديد أفضل الممارسات والتحديات المشتركة عبر هذه المناطق.
- تقييم دور الجماعات المحلية في مجالات محددة مثل التنمية الزراعية، أو تمكين المرأة، أو الحفاظ على التراث الثقافي، في مناطق الظل، للتعمق في فهم آليات عملها وتحدياتها في هذه المجالات المحددة.
- دراسة أثر السياسات والبرامج الحكومية على دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل، وتحديد كيفية تعزيز هذا الدور من خلال التشريعات والدعم المناسب.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. محمد باطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: جسر التنمية.
2. منى جميل سلام ومصطفى محمد علي. (2015). التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية (الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
3. السبيعي وسيلة، التمويل المحلي والتنمية المحلية – صندوق الزكاة والوقف، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع)، 2018.
4. وليد الموسي، أسس التنمية الاقتصادية، (عمان: دار جليس الزمان، 2008).

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. شراك، أمنة. (2017). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية. مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
2. قمان، أنيسة. (2005). محاولة بناء خلية لليقظة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات: دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بومرداس.
3. كبير حمزة، بزرل. (2017). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية مازونة. مذكرة ماستر، جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن والتعمير.
4. بن عيسى، إبراهيم. (2011). الحكم الراشد في المالية المحلية. رسالة ماجستير، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بوعبيد بلقايد، تلمسان.
5. بودانة، كمال. (2014). أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، ولاية الجلفة. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.

6. زرقاوي، رتيبة. (2015). إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق من 1990 إلى 2015. مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة.
7. عزيزي، عثمان. (2008). دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة. مذكرة ماستر في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة.
8. عشاب، لطيفة. (2013). النظام القانوني للبلدية في الجزائر. مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
9. عميور، ابتسام. (2013). نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1.
10. مشري، محمد الناصر. (2021). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة ولاية تبسة. مذكرة ماجستير، استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف.
11. مزاري، محمد. (2013). إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

14. الاتحاد الدولي للاتصالات (2022). ميثاق التكامل الرقمي. تم استرجاعه في 13 اوت 2024 من https://www.itu.int
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). تم استرجاعه في 15 اوت 2024 من https://www.undp.org
16. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022). إدارة النفايات في البلدان النامية. تم استرجاعه في 12 اوت 2024 من https://www.unep.org
17. بن معتوق، صابر. "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)." مجلة السياسة العالمية، المجلد 15، العدد 01، السنة 2021.
18. البنك الدولي (2018). المشاركة المجتمعية في المشاريع التنموية. تم استرجاعه في 20 اوت 2024 من https://www.worldbank.org
19. البنك الدولي (2020). توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية. تم استرجاعه في 20 اوت 2024 من https://www.worldbank.org

20. عمار عوادي، "علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية"، مجلة الإدارة، المجلد 6، العدد 2، (1996).
21. مزايين، إبراهيم، وسرير عبد الله. "دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر: دراسة حالة بلدية مشونش ولاية بسكرة (2020-2021)." الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2022.
22. مزايين، إبراهيم، وسرير عبد الله. "دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر: دراسة حالة بلدية مشونش ولاية بسكرة (2020-2021)." الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2022.
23. معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (2020). استراتيجيات الوقاية من الجريمة في المناطق الحضرية والريفية
24. وردة حدوش وبسمة سامي. (2021). ماهيّة مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. مجلة السياسة العالمية لمخبر الدراسات السياسية والدولية، 05(01)، 12.
25. رقاب طارق، ومعاش قويدر. (2023). "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة تحليلية لبعض البرامج." الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01.
26. عمار عوادي، "علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية"، مجلة الإدارة، المجلد 6، العدد 2، (1996).

- **رابعا: تقارير**

27. تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية (2022). معدلات الفقر في المناطق النائية. تم استرجاعه في 10 أوت 2024 من https://www.msocial.gov
28. تقرير منظمة العمل الدولية (2021). البطالة بين الشباب في المناطق الريفية. تم استرجاعه في 13 أوت 2024 من https://www.ilo.org
29. تقرير وزارة الاستثمار (2020). الاستثمارات الخاصة في مناطق الظل. تم استرجاعه في 22 أوت 2024 من https://www.minvest.gov
30. تقرير وزارة المالية (2023). ميزانيات التنمية في المناطق النائية. تم استرجاعه في 07 أوت 2024 من https://www.mf.gov
31. تقرير اليونسكو (2022). معدلات الأمية في القرى النائية. تم استرجاعه في 31 أوت 2024 من https://www.unesco.org
32. دراسة المجلس الوطني للمرأة (2021). مشاركة المرأة في المناطق الريفية. تم استرجاعها في 06 أوت 2024 من https://www.cnf.gov

33. دراسة جامعة سيدي عيسى (2020). تأثير الجفاف على الأراضي الزراعية. تم استرجاعها في 11 أوت 2024 من https://www.univ-sidissa.dz

34. تقرير وزارة البيئة (2022). مشكلة التصحر في مناطق الظل. تم استرجاعه في 20 أوت 2024 من https://www.menv.gov

35. تقرير وزارة الأشغال (2021). حالة الطرق في المناطق النائية. تم استرجاعه في 15 أوت 2024 من https://www.mtp.gov

36. تقرير وزارة الطاقة والموارد المائية (2023). توفر الخدمات الأساسية. تم استرجاعه في 17 أوت 2024 من https://www.mem.gov

37. تقرير هيئة الاتصالات (2022). انتشار شبكات الاتصال في القرى النائية. تم استرجاعه في 18 أوت 2024 من https://www.arpt.dz

38. تقرير وزارة الداخلية (2021). الجريمة في المناطق الحدودية. تم استرجاعه في 19 أوت 2024 من https://www.interieur.gov

39. 3وزارة الموارد المائية (2021). تم استرجاعه في 08 أوت 2024 من https://www.mre.gov

40. تقرير عن واقع إمدادات المياه في المناطق الريفية. تم استرجاعه في 16 أوت 2024 من https://www.mre.gov

41. دراسة عن الوضع الصحي في أرياف بلدية سيدي عيسى. تم استرجاعها في 25 أوت 2024 من https://www.univ-sidissa.dz

42. تقرير عن معدلات الالتحاق والتسرب الدراسي في بلدية سيدي عيسى. تم استرجاعه في 19 أوت 2024 من https://www.univ-sidissa.dz

43. معهد التخطيط الإقليمي (2019). دراسة ميدانية عن البنية التحتية للطرق والاتصالات في البلدية. تم استرجاعها في 16 أوت 2024 من https://www.ipr.dz

44. وزارة الشؤون الاجتماعية (2022). مؤشرات الفقر والبطالة في بلدية سيدي عيسى. تم استرجاعه في 17 أوت 2024 من https://www.msocial.gov

45. وزارة البيئة (2021). تقرير عن إدارة النفايات والتصحر في المناطق الريفية للبلدية. تم استرجاعه في 12 أوت 2024 من https://www.menv.gov

46. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021). دليل بناء قدرات الشرطة المجتمعية.

47. منظمة الأغذية والزراعة (2023). الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الريفية.

خامسا: القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1963، العدد 64)، القانون رقم 09، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1976، العدد 94)، القانون رقم 1976، المؤرخ في 12 نوفمبر 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1989، العدد 09)، المرسوم الرئاسي رقم 89/18، المؤرخ في 28 فبراير 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1996، العدد 96)، المرسوم الرئاسي رقم 96/438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1990، العدد 15)، القانون رقم 90/08، المؤرخ في 07 أفريل 1990.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، السنة 1990، العدد 15)، القانون رقم 75/101، المؤرخ في 07 يوليو 1990.

المراجع باللغة الأجنبية

48. ONU (2018). Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene : 2019 Update.OECD (2019). Enhancing Connectivity Through Transport Infrastructure.UNCTAD (2020). Empowering the Poor through Inclusive Economic Opportunities.

المواقع الإلكترونية

49. العربي الجديد.، https://www.alaraby.co.uk opinion مناطق الظّل في الجزائر .. النجاح والفشل اطلع عليه 2024/05/28 على الساعة 17:00.
50. http://www.fao.org/3/W4347E/w4347e ««t.htm (تقرير حالة الموارد المائية في الجزائر من منظمة الأغذية والزراعة) اطلع عليه في 28/05/2024 على الساعة 19:00.

الملاحق

الملحق رقم 01:

التفصيل التقديري و الكمي

تهيئة مدرسة أولاد عبد الله ببلدية سيدي عيسى

تعيين المواد	الوحدة	الكمية	السعر	المبلغ
جناح الأقسام				
تغطية الأرضية بمربعات الجرانيت monocouhe 33x33 ذو نوعية جيدة (الأختيار لصاحب المشروع)	م²	180	1100,00	198 000,00
اقتناء ووضع الخزف المزركش من النوع الجيد بما في ذلك عملية الكشط وطبقة اولى من التلبيس بالاسمنت الاختيار حسب صاحب المشروع.	م²	110.40	1200,00	!VALEUR#
انجاز مربعات من السقف المجوف نوع (laine de roche) 60*60 بما في ذلك هيكل من الالمنيوم و التركيب و التثبيت الاختيار حسب صاحب المشروع	م²	180	1500,00	270 000,00
نزع السقف المستعار الجبسي القديم ونقل الركام الى مكان الرمي	م²	180	50,00	9 000,00
الدهن بالفنليك بطبقتين على الجدران الداخلية والخارجية والسقف بما في ذلك الطلاء العام وتصليح التشققات مع التنظيف الجيد	م²	800	100,00	80 000,00
اصلاح شبكة الكهرباء الداخلية للأقسام والممرات بما في ذلك جلب ووضع (الأسلاك والغمد و القواطع البسيطة والمضاعفة +ماخذ التيار و علب صرف الكهرباء) لحجرتين ذات نوعية جيدة بما في ذالك جلب ووضع 12 منورات نوع spot led 60x60	مج	1	20000,00	20 000,00
منورة جدارية للسبورة مع عاكس ذات نوعية جيدة مجهزة بـ -أ)أنبوب وهاج 40 واط	و	2	1200,00	2 400,00
انجاز مصطبة حسب المعايير التقنية تكون الحافة من الرخام	و	2	10000,00	20 000,00
تصليح الأبواب و النوافذ بما في ذلك تغيير القطع الخشبية الغير صالحة و الأقفال والخردوات ذات نوعية جيدة وبما في ذلك الدهن الزيتي و الدهن الاولى	و	20	600,00	12 000,00
تغطية القرميد بالباكس نوع قرميدي احمر اللون نوع 40 ذو نوعية جيدة بما في ذلك نزع الباكس التالف واصلاح القرميد المتضرر وغلق جميع الفتحات بحواف السقف القرميدي مع التثبيت	م²	360	750,00	270 000,00
انجاز قاعدة إسمنتية لتثبيت الاعمدة الحديدية من الخرسانة المسلحة بما في ذلك الحفر و النقل و بلوالب التثبيت	و	13	7000,00	91 000,00
جلب و تركيب أعمدة دعم السقف نوع IPE 100ثقيل بما في ذلك قاعدة التثبيت و الدهن بعلو جدران الأقسام	و	13	6000,00	78 000,00
جلب و تركيب عوارض لدعم السقف حديدية نوع PANNE IPE 100 ثقيل بطول 9 م بما في ذلك تركيب الدعائم الفراغات بين الدعائم الخشبية للسقف و العوارض الحديدية مع الدهن	و	4	15000,00	60 000,00
جلب و تركيب عوارض لدعم السقف حديدية نوع PANNE IPE 100 ثقيل بطول 2م لتدعيم ممرات الأقسام بما في ذلك تركيب الدعائم الفراغات بين الدعائم الخشبية للسقف و العوارض الحديدية مع التثبيت بالتلحيم مع العوارض الداخلية للأقسام مع الدهن	و	5	5000,00	25 000,00
جلب وتركيب وحدات التوازن للعوارض نوع IPE 100 ثقيل بما في ذلك كل مستلزمات التركيب و التثبيت مع الدهن	و	13	3000,00	39 000,00
	المجموع الجزئي			!VALEUR#

الملحق رقم 02:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية المسيلة
دائرة سيدي عيسى
بلدية سيدي عيسى

تحليل السعر الإجمالي والجزافي

حصة01:تكملة انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار أولاد بلحوت بسيدي عيسى

الرقم	تعيين الاشغال	الوحدة	الكمية	التفصيل	سعر الوحدة	المبلغ
1	حفر في أرضية بجميع أنواعها بما في ذلك الصخرية مع جميع الضروريات	م3	3936	60,00	60,00	236,16
2	تموين سرير من الرمل تحت و فوق القنوات سمك 0.10 م	م3	656	250,00	300,00	196,80
	وضع سرير من الرمل تحت و فوق القنوات سمك 0.10 م			50,00		
3	الردم	م3	3280	30,00	30,00	98,40
4	تموين شباك منبه لون أزرق	م ط	4100	10,00	15,00	61 500,00
	وضع شباك منبه لون أزرق	م ط		5,00		
5	تموين قنوات من PEHD PN16	مط				
	قطر 90 مم		4100	800,00	800,00	3 280 000,00
	تقديم خصائص القنوات عند البداية					
	وضع قنوات من PEHD PN16					
	قطر 90 مم		4100	50,00	50,00	205 000,00
	تقديم خصائص القنوات عند البداية					
6	تموين منفذ هوائي قطر 65	و	5	15 000,00	16 000,00	
	وضع منفذ هوائي قطر 65 مع جميع مستلزمات الربط			1 000,00		80000,00
7	تموين صمامة التفريغ قطر 65	و	1	33 000,00	35 000,00	
	وضع صمامة التفريغ قطر 65 مع جميع مستلزمات الربط			2 000,00		35000,00
8	حماية القناة عند مرور الأودية بواسطة التغليف بالخرسانة المسلحة حسب التصميم التقني	م3	5	6 600,00	6 600,00	33000,00
9	بناء مشعب الحماية من الخرسانة المسلحة					
	بأبعاد 1.2x1.2x1.2	و	6	50 000,00	55 000,00	
	غطاء من الفولاذ قطر 600 مم			5 000,00		33000,00

سيدي عيسى في : 2022/05/17

المتعامل المتعاقد

الملحق رقم 03:

				ترميم الجناح الصحي
14 000,00	3500,00	4	و	اقتناء ووضع مقعد تركي مع كل مستلزمات الوضع
24 200,00	1100,00	22	م²	تغطية الأرضية بمربعات الغرانيت 30x30ذو نوعية جيدة حسب اختيار صاحب المشروع
24 000,00	1200,00	20	م²	اقتناء ووضع الخزف المطلي من النوع الجيد حسب اختيار صاحب المشروع
48 000,00	12000,00	4	و	باب داخلي متساوي التسطيح ذو مصراع واحد مقياس : 2.20*0.84 من الألمنيوم مع التثبيت على اطار حديدي 40x40مم وفاصل مطاطي مانع للتسرب مع قفل ذو نوعية جيدة
2 500,00	2500,00	1	و	اقتناء ووضع نافذة صغيرة من الألمنيوم مع الزجاج للتهوية (0.40x1.40)
12 000,00	600,00	20	م ط	جلب ووضع أنبوب بلاستيكي متعدد الطبقات (multicouche) مع اطواق التثبيت جميع الاقطار
2 000,00	500,00	4	و	اقتناء ووضع حنفية من النحاس للمراحيض و المغسل
600,00	300,00	2	و	جلب ووضع قاطع بسيط نوع مدمج ذو نوعية جيدة
600,00	300,00	2	و	جلب ووضع علبة الصرف الكهربائي
1 600,00	40,00	40	م ط	جلب ووضع أسلاك الكهرباء 1.5مم *2
400,00	20,00	20	م ط	جلب ووضع غمد من البلاستيك الصلب قطر 9
129 900,00	المجموع الجزئـــــي			
				جدار الاحاطة
10 560,00	200,00	52,80	م³	حفرة بؤرية +طولية +الردم +نقل التربة إلى مكان الرمي
42 075,00	4 500,00	9,350	م³	خرسانة التمامة تحت القواعد و العوارض معيار 250 كلغ / م3
37 500,00	10 000,00	3,750	م³	خرسانة مسلحة للكورتيش معيار 350 كلغ / م3
591 997,00	23 000,00	25,739	م³	خرسانة مسلحة للقواعد و العوارض و الأعمدة الناتئة والأعمدة معيار 350 كلغ /م3
263 680,00	800,00	329,60	م²	بناء حائط من الاجر الاحمر سمك 15 سم
288 000,00	400,00	720	م²	تلبيس على الجدار بالإسمنت
72 000,00	100,00	720	م²	دهن بالفينيليك للجدران
50 000,00	50 000,00	1	و	جلب ووضع باب حديدي مزخرف بالجهة العلوية ومملوء بالجهة السفلية للواجهة ذو نوعية جيدة حسب اختيار صاحب المشروع بما في ذلك الدهن و الدهن المضاد للصدا بابعاد 3.50*3.00م
1 355 812,00	المجمـــــــوع الجـزئـــــي			
#VALEUR!	المجموع خارج الرسوم			
#VALEUR!	الرسم على القيمة المضافة 19%			
#VALEUR!	المجموع بكل الرسوم			

الملحق رقم 04:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): طرطاق عيسى المولود بتاريخ: 1982/12/14 بـ القبة (الجزائر)
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 208014824
الصادرة بتاريخ 2022/06/10 عن دائرة سيدي عيسى
المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: تسيير حضري.
خلال السنة الجامعية: 2024/2023
والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الجماعات المحلية في تنمية السياحة في الجزائر - دراسة حالة بلدية سيدي عيسى

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024/05/27

التوقيع والبصمة

المصادقة

رئيس المجلس الشعبي البلدي سيدي عيسى
وبتفويض منه مستشار النشاطات الرياضية
والثقافية للإدارة الإقليمية
وليد ني جمال الدين

الملحق رقم 05:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): بن العوبي بدرالدين المولود بتاريخ: 19/11/1984 بـ سيدي عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 109841017-1866-007

الصادرة بتاريخ 22/04/2018 عن دائرة سيدي عيسى

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر - دراسة حالة بلدية سيدي عيسى

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2024/09/17

التوقيع والبصمة

المصادقة

رئيس المجلس الشعبي لبلدية سيدي عيسى
بتفويض منه مستشار النشاطات الرياضية والثقافية للإدارة الإقليمية
ونيدني جمال الدين

الملحق رقم 06:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم التسيير

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2024/01/28

إلى السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي عيسى

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التسيير تخصص: تسيير عمومي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	بن العربي نجم الدين		202838217	
02	طراطاق عيسى		208014824	

عنوان المذكرة: دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي عيسى

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
براهيمي نادية أستاذة محاضرة . أ براهيمي نادية	رئيس المجلس الشعبي البلدي قصاري يحي	قراوي أحمد الأمين

http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc
https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEGLE-SEGC-Msila-475721049530765

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص.ب: 166 المسيلة 28000 الجزائر. ☎: 035 -35-33-33

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري الجماعات المحلية ومناطق الظل	
تمهيد	01
المبحث الأول: الجماعات المحلية	02
المطلب الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية	02
المطلب الثاني: مهام الجماعات المحلية	04
المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية المحلية	05
المطلب الرابع: أهداف الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية	11
المبحث الثاني: مناطق الظل	12
المطلب الأول: تعريف مناطق الظل	12
المطلب الثاني: المعايير المعتمدة لتصنيف مناطق الظل	13

المطلب الثالث: الأطراف المساهمة في تنمية مناطق الظل على المستوى المحلي	14
المطلب الخامس: دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	19
المطلب الثاني: المقالات العلمية بالعربية	21
المطلب الثالث: المقالات الاجنبية	23
المطلب الرابع: جديد الدراسة	25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: واقع مناطق الظل في الجزائر ودراسة حالة في بلدية سيدي عيسى	
تمهيد	28
المبحث الاول: واقع مناطق الظل في الجزائر	29
المطلب الاول: توزيع مناطق الظل في الجزائر	29
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مناطق الظل في الجزائر	34
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية في الجزائر بخصوص مناطق الظل	38
المبحث الثاني: واقع مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى	39
المطلب الاول: بطاقة فنية على بلدية سيدي عيسى	41

المطلب الثاني: واقع مناطق الظل بلدية سيدي عيسى	43
المطلب الثالث: معوقات تنمية مناطق الظل في بلدية سيدي عيسى ومناطق الظل المشابهة في الجزائر والحلول المقترحة	45
خلاصة الفصل الثاني	49
الخاتمة	50
قائمة المراجع	54
الملاحق	58
فهرس المحتويات	60